التوجيه النحوي في الأسماء والأفعال والأدوات في الكتاب الركني للحديثي المتوفى (715 هـ)
(دراسة مقارنة)

أ.م.د.سهير علي جواد م. مُـــــنى إبراهيم عبيد حسين
الجامعة المستنصرية – كلية التربية/ اللغة العربية

ملخص البحث

التوجيه النحوي ظاهرة نحوية حظيت باهتمام النحويين قديمًا وحديثًا وفي هذا البحث القينا الضوء على هذه الظاهرة عند الحديثي(ت715هـ) في شرحه لكافية ابن الحاجب المسمى بالكتاب الركني، فكانت الأسماء والأفعال والأدوات هي محور دراستنا، فالحديثي يسوق النص ويعرضه على القاعدة النحوية،ثم يذكر آراء العلماء من المدرستين البصرية والكوفية،وتوجيههم للنص وبعدها يرجح أحد هذه الآراء،أو يتخذ لنفسه موقفًا خاصًا على وفق ما يمليه عليه اجتهاده أو يهديه إليه تفكيره النحوي،وتعدد الأوجه الإعرابية في الأسماء والأفعال والأدوات عند شارح من شراح كافية ابن الحاجب،ويمكنُ القولُ أنّ التّوجيهَ النّحويّ قَدْ نشأَ مُنْذُ أنْ نشأ النحو بمفهومِهِ الاصطلاحيّ، فالنّحْويّ يذكرُ الحكمَ ثم يستدلّ عَليهِ بالقياسِ عَلَى كلامِ العربِ، فكان بذلك يسوق النص ليطابق القاعدة النحوية مستندًا الى قواعد اللغة العربية؛ ليسّير النص بذلك مع العربية على جهة واحدة، وكـــان التوجيه النحـــوي عند الحديثي بشكل عام يتسم بمـــا يمكن تـــسميته بـــالمزج والاختيـــار؛أي أنـــه كـــان يمزج بين آراء النحـــاة، ومذاهبهم حـــول المسألة النحويـــة الواحدة، ويوصي البحث الغور في تراثنا العربي وإظهار أبداعه،لإثراء الدراسات الحديثة به.

الكلمات المفتاحية:التوجيه، النحوي، مقارنة، الكلام، المعنى.

Grammatical Guidance in Nouns - Verbs and Tools in the Corner Book of the Deceased Dadith (715 AH)
(Comparative Study)

Assoc. Prof. Suhair Jawad Ali M. Mona Ibrahim Obaid Hussein

mounaibraheem@uomustansiriyah.edu.iq

Al-Mustansiriya University – College of Education

Abstract

Grammatical orientation is a grammatical phenomenon that has received the attention of ancient and modern grammarians.

In this research, we focus on this phenomenon according to AL-HADITHI (D. 715 D) in his explanation of IBN AL-HAJIB'S KAFIYAT called AL-KITAB AL-RUKANI.

The axis of our study is nouns, verbs, and tools. AL-HADITHI leads the text and presents it to the grammatical rule, and he mentions the scantest opinion from the Basra and Kufic schools, and guides them to the text, that he selects one of these opinions, or takes a special decision for himself according to his knowledge or what his grammatical ability lead for it, and the multiplicity of grammatical aspects in nouns, verbs, and tools according to one of the commentators of KAFIFA, IBN AL-HAJIB, and it can be said that Grammatical guidance has arisen since the arisen of grammar in its conventional sense. The grammarian mentions the ruling and then infers it by analogy with the speech of the Arabs. Thus, he used to direct the text to conform to the grammatical rules based on the rules of the Arabic language. In this way, the text was compatible with Arabic on one side, and the grammatical orientation of the HADITHI in general was characterized by what could be called mingling and selection. That is, he was mingling the opinions of grammarians and their schools of thought on a single grammatical issue, and he recommended deep research into our Arab heritage and displaying its creativity, to enrich modern studies with it.

Keywords: orientation, grammar, comparison, sentence, meaning.

المقدمة

الحمدُ لله الذي لا يطيب الليل إلاّ بشكره ولا يطيب النهار إلاّ بطاعته ، ولا تطمئن القلوب إلاّ بذكره ، والصلاة والسلام على خير الأنام الذي عَلّم وزكى سيدنا ونبينا محمد و آله مصابيح الظلام وصحبه الميامين المنتجبين:

أمّا بعد :

فقد بذل القدماء جهودًا كبيرةً في تحديد الوجه الإعرابي، وتفسيره وفق الأحكام الشرعية والنحوية، وكان اختيارنا لدراسة جهد عالم فذّ من علماء العربيّة في هذا المجال،ألا وهو الحديثيّ،ويمكنُ القولُ أنّ التّوجيهَ النّحويّ قَدْ نشأَ مُنْذُ أنْ نشأ النحو بمفهومِهِ الاصطلاحيّ، فالنّحْويّ يذكرُ الحكمَ ثم يستدلّ عَليهِ بالقياسِ عَلَى كلامِ العربِ،وقد تضافرت أقوال العلماء في التنبيه على عدم الجواز للمُعرب أن يعرب القرآن إلا على أقوى الوجوه الإعرابية،وأشهرها،وأفصحها،وعليه أن يجتنب الأوجه الضعيفة والشاذة؛ لأهميته في إعراب

الكلام المعجز المنزل من رب العزة، وتعدد الأوجه الإعرَابيَّة ليس مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، وأَنَّ جواز أَكثر من وجه تعبيري ليس معناه أَنَّ هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، بل لكل وجهٍ معنى خاص، وهي ظاهرة تدلُّ على الإعجاز القرآني وعلى فهم العرب،وبراعتهم في التفكير والتحليل.

وهذا هُوَ الدافعُ للوقوفِ عَلَى أمثلةٍ من الألفاظِ التي احتملتْ أكثرَ مِنْ وَجهٍ في الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي للحديثيّ،وبيان التعليلاتِ التي ذكرها اللغويون والمُفسِّرونَ؛ لاختيارِ وجهٍ دون غيرهِ، ومحاولة الموازنة بين تِلْكَ الآراء،وعرضها عَلَى ما استقرّ عليه من قواعدٍ نحويّةٍ ومن ثَمَّ الترجيح بينها بما يسنح بِهِ الفكْر النحوي، عَلَى وفقِ تِلْكَ القواعدِ المعتمدة.

وسبقت دراسة هذه الأوجه الإعرابية وتحليلها عند الحديثي مقدمة وتمهيد تضمن الجانب الأول منه التوجيه النحوي ومفهومه،أما الجانب الثاني في ترجمة حياة الحديثيّ، وقد اتبعت الدراسة في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وجاءت بثلاثة محاور، جاء في المحور الاول التوجيه في الأسماء، ثمّ أوردتُ المحور الثاني في الأفعال وتوجيهات الحديثي فيها،ثم المحور الثالث في الأدوات،فضلاً عن الخاتمة التي بينت أهم ما توصل إليه البحث.

التمهيد:

التوجيه النحوي ومفهومه وترجمة ركن الدين الحديثي

أولاً: التوجيه النحوي ومفهومه:

يقتضي البحث دراسة لمفهوم التوجيه النحوي، بوصفه مصطلحاً تقوم الدراسة على أساسه، ولذلك سنقدم بين يدي التمهيد دراسة عن التوجيه النحوي باعتباره مصطلحًا من مصطلحات علوم العربية، والتوجيه النحوي يراد به: " بيان أن رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية،وموافقة لضوابط النحو، فيقولون- مثلاً: وتوجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا"

فقد كانت التوجيهات النحوية تتخذ أشكالًا عدة في تخريجات اللغويين، فقد تكون تأسيسًا لقاعدة نحوية يحتكم إليها، أو ردًا لرأي قد خرج على القياس أو الإجماع أو متابعة لمذهب نحوي معين، وما ذلك إلا تعبير عن فكرهم النحوي المتميز،واكثر ما كان ذلك فيماجاء من توجيهات في القراءات المتعددة.

فقد كانت التوجيهات النحوية تتخذ أشكالًا عدة في تخريجات اللغويين،فقد تكون تأسيسًا لقاعدة نحوية يحتكم إليها، أو ردًا لرأي قد خرج على القياس أو الإجماع أو متابعة لمذهب نحوي معين،وما ذلك إلا تعبير عن فكرهم النحوي المتميز، واكثر ما كان ذلك فيما جاء من توجيهات في القراءات المتعددة.

وقد ورد لفظ (التوجيه) بدلالته الاصطلاحية في أكثر من مبحث من مباحث العربية،وبمعانٍ متعددة، فهو:

1- الاحتمال: ذَكَرَ سيبويه لـ (عَلِمَ) في قوله تَعَالَى(وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ الأنفال٦٠، معانيًا متعدّدةً، وعدّ هذا التعدّدَ في المعاني توجيهًا، فقال: "فهي (أيّ عَلِمَ) هنا بمنزلةِ عرفْتُ كما رأيتَ عَلَى وَجْهين" (عبادة ، 2020، الصفحات 250-251) ، أي عَلَى احتمالين، وهو مصطلح بلاغي، أدرجه السكاكي ضمن المحسنات المعنوية وعرّفه بقوله: " هو ايراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين" (الحديثي، 2014، صفحة 40/1)، وقد سمّاه بعضهم بـ(المحتمل للضدين)؛كأن يقول الشاعر بيتاً من الشعر يحتمل معنيين أحدهما للمدح، والآخر للهجاء (الخوارزمي، 1987، صفحة 180).

2-الحالة أوْ العلامة الإعرابيّة :

قَالَ الرضي: "ويَجُوزُ في نحو قولك: إنْ تأتني آتك وإذنْ أكرمك، ثلاثة أوجه: الجزم وهو الأقوى، بعطف الفعل عَلَى المجزوم، والنصب عَلَى الاستئناف، وعطف إذْن مَعَ الفعل،وهما كالجملة الشرطيّة، كما ذكرنا، عَلَى الجملة الشرطيّة، والرفع عَلَى إضمار المبتدأ بعد (إذن)، أي: إذْن أنا أكرمك" (السامرائي، 2003، صفحة 34) ،فمعنى (وجه) في هذا النص هُوَ العلامة الإعرابيّة، ولعلّ هذا المَعْنَى هُوَ الأقرب؛لأنّ كلَّ كتبِ تعدّد التّوجيه النّحْويّ تسلّط الضوء عَلَى العلامة الإعرابيّة، والمحلِّ الإعرابي.

3- التأويل:من كتاب ظاهرة التأويل

التّوجيهُ النّحْويّ يُعنى بتحديد دليلٍ أوْ سببٍ أوْ مخرجٍ لأيّ حُكمٍ نحويّ أوْ مسألةٍ نحويّة،ولمّا كَانَ للحكمِ النّحْويّ أثر في توجيهِ المَعْنَى بما يناسبُ القاعدةَ النحويّة أوْ الفكرةَ التي يؤمنُ بها النّحْويّ ؛ لذلك يُنظَرُ إلى التّوجيهِ النّحْويّ من هَذِهِ الزاويّة،ويمكنُ القولُ أنّ التّوجيهَ النّحْويّ قَدْ نشأَ مُنْذُ أنْ نشأ النحو بمفهومهِ الاصطلاحيّ، فالنّحْويّ يذكرُ الحكمَ ثم يستدلّ عَلَيهِ بالقياسِ عَلَى كلامِ العربِ، قَالَ ابنُ سلّامٍ الجُمَحيّ في مقدمةِ كتابِهِ (طبقاتُ الشعراءِ) بعدَ أنْ ذَكَرَ تلامذةَ أبي الأسودِ "ثمَّ كَانَ مِنْ بعدِهم عبدُ اللهِ بن أبي إسحاقٍ الحضرميّ (ت:117هـ) فَكانَ أوّلَ مَنْ بعّجَ النحوَ ومَدَّ القياسَ والعللَ" (الاسترباذي، 1966م، صفحة 48/4) .

فكان النحوي بذلك يسوق النص ليطابق القاعدة النحوية مستندًا الى قواعد اللغة العربي ليسير النص بذلك مع العربية على جهة واحدة.

ويذكر الحديثي لفظة (التوجيه) في مواضع عديدة، منها: ترجيحه للضمير المنفصل (هو) فيقول: "يجوز في (هو زيد قائم) أن تجعل (هو) مبتدأ وزيد بدلًا منه و(قائم) خبرا عن زيد، قال عز الدين: وعلى ذلك وجّهوا قوله تعالى:ﱡﱠ لخ لم لى لي ﱠ [الإخلاص: ١] فيعود (هو) على الله تعالى عود الضمير على مذكور بكل لسان ثابت في كل ضان" (العباسي، 2009، صفحة 16/1).

ومن أمثلة وروده عند علماء العربية ما جاء في تفسير (فتح القدير) للشوكاني (ت1250هـ) في معرض تناوله لقوله تعالى: [واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام]، (النساء/1)، إذ قال: "وقرأ النخعي وقتادة والاعمش وحمزة (والارحام) بالجر، وقرأ الباقون بالنصب، وقد اختلف ائمة النحو في توجيه قراءة الجر،فأما البصريون فقالوا: هي لحن لا تجوز القراءة بها، وأما الكوفيون فقالوا هي قراءة قبيحة، قال سيبويه في توجيه القبح: إن المضمر المجرور بمنزلة التنوين، والتنوين لا يعطف عليه، وقال الزجاج وجماعة يقبح عطف الاسم الظاهر على المضمر في الخفض الا باعادة الخافض" (الحديثي، 2014، صفحة 54/2).

المحور الثاني: تَرْجَمةُ رُكْنِ الدِّينِ الْحَدِيثِي

هو ركن الدين علي بن أبي بَكْرِ الحَدِيثِي، هَذَا مَا وَصَلْت مِنَ اسْمِهِ وَاسْتَطَعْت مَعْرِفَتَهُ من اسمه،ويُعرف عند النحاة بلقبه ونسبه (ركن الدين الحديثي) أو نسبته الحديثي (الشوكاني، 2013، صفحة 418/1) (الأندلسي، 1978م، صفحة 240/3)، أو بلقبه الركني (الأزهري، 2000م، صفحة 31/1).

ولم تتوافر في المعجمات أي معلومات واضحة تكشف عن تفاصيل حَيَاتِهِ،وَلَكِنْ مِن المؤكد أن مصنفنا نال حظًا وافراً مِنَ العِلْم في بلدتِهِ،حَتَّى إذا اكتفى مِنْهَا انتقل إلى أَقْرَبِ الحواضر العلمية له، فاستقر بالموصل تلك البلدة المعروفة بمدارسها وعلمائها مع أهله ليكون من كبار علمائها.

ولعل شح المعلومات عن حياته وعدم ذكره في كتب التراجم والطبقات مرده الى عدم رحلته في طلب العلم الى خارج الموصل، واكتفائه بالتدريس في مدارس الموصل.

ولم تفرد كتب التراجم ركن الدين الحديثي بترجمة خاصة به، تمدني بشيء عن اسمه ونسبه، ومولده،ونشأته، وثقافته،ورحلاته في طلب العلم، وشيوخه،وسنة وفاته،بل ورد ذكره في كتب التراجم مرتبطاً باسم تلميذه (تاج الدين التبريزي).(الاسدي، 2014م، صفحة 467/1)

وورد ذكر الحديثي في كتب كشافات العلوم والفنون،عند حديثهم عن الكافية وشروحها، فقد ذكره حاجي خليفة بقوله: "ومن شروح الكافية: شرح الإمام ركن الدين الحديثي ... أوله : الحمد لله ذي الطول ... إلخ" (الصفدي، 1978م، صفحة 144/21) (السلامي، 2000م، صفحة 117) (العسقلاني، 1972م، صفحة 72/3)،والحديثي نسبة إلى بلدة تسمى: حديثة الموصل، قال ياقوت الحموي:" الحديثة - بفتح أَوْلِهِ وَكَسْرِ ثانِهِ وَيَاءٌ مثلثة - كَأَنها وَاحِدُ الحَدِيثِ أَوْ تَأْنِيثه ضد العتيق، سُميت بذلك لما أُحدِث بِنَاؤُهَا، ثُمَّ لَزِمَهَا فَصَارَ عَلَماً، وهي في عدة مواضع يُنَسَبُ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا: حَدِيثِي وَحَدَثَانِي، وَمِنْهَا: حَدِيثة الموصل، وهي بليدةٌ كَانَتْ عَلى دِجْلَةَ بِالجَانِبِ الشَّرْقِي قُرْبَ الزَّابِ الأعلى" (عبدالله، 1941م، صفحة 376/2) .

توطئة:

تعددت التوجيهات النحوية، وتعددت أسبابها بين البصريين والكوفيين من أهمها:

أولاً: التنافس العلمي، وإثبات الذات، سواء كان على مستوى المدرسة الواحدة أو على مستوى المدارس، وهذا أذكى شعلته بين المدرستين الخلفاء العباسيون الذين لعبوا دورًا هامًّا في تفضيل النحاة بعضهم على بعض، وتقريبهم منهم، فضلاً عن إجراء المناظرات بينهم مما جعل الخلاف يدب بينهم.

ثانيًا: الثقافة وطريقة التفكير، فأنَّ حركة الترجمة عن اليونانيين والفرس نشطت مبكرة عند البصريين، وانعكاس ذلك على الدراسات كان له دوره عند البصريين، ويقابل ذلك الفكر اللغوي المجدد عند الكوفيين (الحموي، 1995م، صفحة 230/2)،أمَّا نتائج تلك التوجيهات فكانت ايجابية،وتلخصت بكثرة المؤلفات التي صنفت في مجال الدراسات النحوية، وكمال نضوجها.

فكان ذلك مدعاة لتعدد الأوجه النحوية الواردة على الكلمة الواحدة, والحقُّ " أنّ العلامة وحدها لا تحتمل عبء هذا التعدد؛ بل إنّ الجملة نفسها لا بّد أن يكون بها ما يساعد على عدم تحديد المعنى النحوي المعين" (السيوطي، 1983م، صفحة 311/2)، وكذلك اختلاف القراءات القرآنية في حركة أو كلمة أوجبت على النحوي أن يجد لها وجهًا نحويًا لا يخرج عن التفسير العام للآية الكريمة، فإن تعدد الأوجه الإعرابية نتيجة تعدد القراءات القرآنية المتواترة، وكانتْ عنايَةُ المُفسّرينَ والنّحْوِيّين بالألفاظِ التي يمكنُ أنْ تحملَ أكثرَ مِنْ وَجهٍ إعرابِيّ كبيرة؛ وذلك " ضرورة الكشفِ عَنْ الأوجهِ المختلفةِ المحتملةِ للّفظةِ الواحدةِ في التراكيبِ، أيْ الكشف عَنْ أوجهها الإعرابيّةِ، وما يتبعَهُ من كشفٍ عَنْ أوجهِ معانيها المختلفةِ " (عبداللطيف، 2017،صفحة 302)؛ لأنّ التغييرَ في الإعرابِ يتبعُهُ تغييرٌ في المَعْنَى؛ لذا كَانَ البابُ في هَذِهِ الاختلافاتِ وتوجيهِها واسعًا وأخذ مساحات في كتب التراث العربي كله، وَقَدْ أَخَذَ حيزًا واسعًا من كتبِ التفسيرِ ومنها: كتبُ الأحكامِ،إذْ ذكرَ أصحابُ هَذِهِ الكتبِ أوجهًا مختلفةً في إعرابِ بعضِ الألفاظِ،وَقَدْ ساقَ كلُّ مفسرٍ قرينةً أوْ مجموعةً من القرائنِ تؤيّدُ ما اختارَهُ مِنْ وَجهٍ من بين تِلكَ الوجوه ويدعمُ بها ما ذَهَبَ إليهِ، أوْ يُثبتُ بها ضُعْفَ الرأي الذي خالفَهُ.

وقد تضافرت أقوال العلماء في التنبيه على عدم الجواز للمُعرب "أن يعرب القرآن إلا على أقوى الوجوه الإعرابية، وأشهرها، وأفصحها، وعليه أن يجتنب الأوجه الضعيفة والشاذة .... لأهميته في إعراب أشرف كلام" (الاستربادي،1966م،صفحة 258).

وهذا هُوَ الدافعُ للوقوفِ عَلَى أمثلةٍ من الألفاظِ التي احتملتْ أكثرَ مِنْ وَجهٍ،وبيان التعليلاتِ التي ذكرها اللغويون والمُفسّرونَ لاختيار وجهٍ دون غيرهِ، ومحاولة الموازنة بين تِلكَ الآراء، وعرضها عَلَى ما استقرّ من قواعدٍ نحويّةٍ ومن ثَمَّ الترجيح بينها بما يسنح بِهِ الفكْر، عَلَى وفقِ تِلكَ القواعدِ .

ومن استقراء الكتاب الركني يّتضح أن الحديثيّ يميل الى البصريين في توجيهاته النحوية،آخذًا بأقوالهم، ومؤيدًا آراءهم، واقفًا الى جانبهم،مدافعًا عن مذهبهم،فهو يعد نفسه أحيانًا من جملتهم،ويسميهم (الأصحاب) و(الجماعة)،فيقول مثلاً في أنواع (أن) :" والأصحاب ذكروا كلها،وقالوا: إذا وقعت أول الكلام فهي ناصبة، ..." (بدوي، 2011م، صفحة 100)، وفي توجيهه لقوله تعالى (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً) [مريم:69].

يقول الحديثي: "أصله هو أشدّ،فلما حذف (هو)،وهو مبتدأ خبره (أشد) صار (أيّهم) مبنيًا على الضم عند (الجماعة)، والكوفيون يقرؤنه منصوبًا على المفعولية، كما روى عنهم هارون القارئ وقرأ به" (الحديثي، 2014، صفحة 268/3).

ويخالف الحديثي أستاذه ابن الحاجب في الكافية في كثير من المسائل وقد ذكرها مفصّلاً بخلاف ابن الحاجب،إذ تجنب أن يتعرض إلى ذكر الخلَافات النحوية؛ بل كان يشير إليها إشارة بسيطة، فكان هذا النهج في كل أبواب كتاب شرح الكافية، وفي كل موضوعاته، حيث كان يذكر بعض الآراء المتباينة ليغني بها موضوعه النحوي،ثم يبين أوجه أحكامه دون أن يتعمق في الخلَافات،ومما جاء في الكتاب الركني أرتأيت تقسيمه بحسب أقسام الكلام؛ لأنها جاءت عنده متناثرة،وسأعرض توجيهاته في الأسماء والأفعال والأدوات، وبيان تلك التوجيهات التي تناثرت في ثنايا كتابه:

المحور الأول:التوجيه في الأسماء :

أولاً- (ذا) في (ماذا) الاستفهامية بين الموصولية واسم الإشارة:

أورد الحديثي عن تركيب (ماذا) الاستفهامية خلاف البصريين والكوفيين فيها" (النحاس، 1979م، صفحة 335/2) (القرطبي، 1984م، صفحة 65/2) (الانباري، 1980م، صفحة 140/2) (العكبري، 1976م، صفحة 888/2) (الانباري ا.، 1987م، صفحة 717/2)، بقوله:"من الموصول (ذا)،وكونه موصولًا عند البصريين مشروط بكونه بعد (ما) الاستفهامية،ليؤذن ما بأنه نقل من الإشارة إلى الموصول،كما أن (ما) الزائدة التي أصلها الجزائية مؤذنة بأن (إذ وحيث) نقلا إلى المجازاة من الإضافة في: حيثما وإنما تجلس أجلس، ولم يشترط الكوفيون لزوم (ما)،بل جوزوا وقوع جميع أسماء الإشارة موصولا مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ طه17 (الحديثي، 2014، صفحة 104/2) (الفراء، 1983م، صفحة 177/2)

فيرى الحديثي أنّ لـ(ماذا) الاستفهامية وجهين،متخذًا من قول: ماذا صنعت؟ مثالاً لتوضيحه:

أحدهما: أن تكون (ذا) بمعنى الذي،و(ما) بمعنى: أي شيء،ورفعًا بأن تكون ما مبتدأ،وذا خبره؛لأن المعنى حينئذ على ذلك، فالمعنى: أي شيء الذي صنعته.

والثاني: أن يكون (ماذا) جميعًا بمعنى: أي شيء، فيكون محله نصبًا بصنعت؛ لأنه مسلط عليه تسليط المفعولية، ويجب تقديمه لتضمنه الاستفهام.

ويمتنع أن يقال: ذا زائدة لغوًا،إذ (ما) يفيد معنى الاستفهام؛ لأنك تقول في جوابه: عما ذا تسأل؟، بإثبات الألف،ولو كان (ذا) زائدا لقلت: عم ذا تسأل كما يقال: عم تسأل(الحديثي، 2014، صفحة 105/2) (الحاجب، 1997م،صفحة 738/3) (يعيش، 2001م، الصفحات 387/2-388) .

ويضعف ابن الحاجب أن تجعل محله رفعًا بالابتداء وخبره: صنعت،ويكون عائده محذوفا؛" لأنه يكره حذف عائد المبتدأ من غير ضرورة، ولذلك اختير في جواب الوجه الأول الرفع، وفي جواب الثاني النصب؛ ليطابق الجواب السؤال باعتبار القرينة في أن دلالة المبتدأ على المبتدأ، ودلالة الفعل على الفعل" (الحاجب، 1997م، صفحة 739/3) .

ويوجّه الحديثي ذلك بقوله:"معناه لثبوت الوجهين فيه،اختير الرفع في الكلمة الباقية من الجواب بالنظر إلى الوجه الأول،والنصب فيها بالنظر إلى الوجه الثاني،إذ بالحقيقة تلك الكلمة جزء من الجواب؛لأن الجواب يكون كلامًا ليطابق السؤال،والذي يدل على أن الجواب يطابق السؤال فيها أن قولك: زيدا، في جواب: من ضربت؟ أحسن من قولك: زيد؛ لأنه إذا رفعته يكون مبتدأ وخبره المحذوف يكون اسمًا، أي: زيد مضروبي؛لأنه الأصل،فلا يجانس الذال المحذوف،وكذا زيد بالرفع في جواب: من المضروب؟، أحسن من قولك: زيدًا؛ لأنه يكون تقديره حينئذ: ضربت زيدا، فلا يجانسه الدال عليه" (الحديثي، 2014، صفحة 105/2) .

وأشار الحديثي إلى قراءة قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ**﴾ [البقرة/٢١٩]، بالوجهين، إذ قرأ أبو عمرو بالرفع،والباقون بالنصب (الحاجب،1997م، صفحة 739/3) .

ومن ذلك ما أورده الحديثي من الخلاف النحوي في قوله تعالى: [وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى]، إذ جوّزَ الكوفيون مجيء اسم الإشارة بمعنى الموصول في سائر الإشارة" (الحديثي، 2014، صفحة 104/2) (النحاس، 1979م،صفحة335/2) (القرطبي، 1984م، صفحة 65/2)، وقد تنّبه النحويون العرب إلى طرف هذه العلاقة، ومن ذلك ما أبداه الفراء في كتابه فيقول:" العرب قد تذهب بهذا، وذا إلى معنى (الذي) فيقولون: مَنْ ذا يقول ذاك في معنى من الذي.... وهذا قوله في (تلك) إذ قال: "وقوله (بيمنيك) في مذهب صلة لتلك؛ لأن تلك وهذه توصلان كما توصل (الذي).

قال الشاعر: عَدَسْ مالِعَبادِ عليك إمارةٌ أَمِنْتِ وهَذَا تحملين طليقُ (البغدادي، 1997م، الصفحات 6/41-42)

يريد الذي: تحملينَ طليق "(الفراء،1983م،صفحة 177/1) (القرطبي ا.،1964م، صفحة 186/11) ،أمّا الحديثي فيرى أن (ما) مبتدأ،و(تلك)خبره، و (وبيمينك) حال لا صلة،وكذا: هذا في البيت الشعري: مبتدأ؛ وطليق خبره،وتحملين حال لا صلة،أي: الذي تحمليه طليق الوجه فرح،عدس زجر للبغلة،ويجوز أن يكون عدس اسم بغلته،فيكون منادى؛ ليردَّ الوجه الآخر به، بقوله: لا يثبت أصل بمحتمل " (الحديثي،2014، صفحة 104/2) .

وقد اشترط البصريون أن لا تكون أسماء الإشارة موصولة عندهم إلا مع (ما ومن) الاستفهاميتين،ومنعوا ذلك أطلاقًا، وقد أثْبَتَ ذلك سيبويه بأن (ذا) بمعنى (الذي) في (ماذا) و(مَنْ ذا) الاستفهاميتين،ولم يقل بإطلاقه بقوله:" هذا باب اجرائهم (ذا) وحده بمنزلة(الذي)،وليس يكون كالذي إلا مع من وما في الاستفهام ....أما اجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟،فيقول: متاع حسن (الشجري، 1991م، صفحة 171/2)،إلاّ أبا إسحاقٍ الزّجاج الذي وافق الكوفيين بقوله: "تلك: اسم مبهم يجري مجرى:التي ويوصل كما توصل" (الفراء، 1983م، صفحة 353/3) (الشجري، 1991م، صفحة 171/2) (القرطبي ا.، 1964م، صفحة 186/11) ، وأيّدهم الزمخشري، وابن عطية،وأبو البقاء العكبري (الزمخشري، 1987م، صفحة 59/3) (العكبري، 1976م، صفحة 888/2) ،وذكر ابن هشام ثلاثة شروط لموصولية (ذا) أحدهما: ألّا تكون للإشارة، والثاني: ألّا تكون ملغاة، والثالث: أن يتقدمها استفهام بـ(ما) باتفاق أو بـ(من) على الأصح (الأنصاري، 1980م، صفحة 113/1) (ابن هشام، 2022م، صفحة 145).

أمّا تخريج أبي البركات الأنباري (في الإنصاف) فضعيف؛ لأنه ذهب إلى أنّ جملة (تحملين) صلةٌ لموصول محذوف تقديره: هذا الذي تحملين (الانباري ا.، 1987م، صفحة 721/2)،وهذا الذي قاله أبو البركات لا يقول به بصريّ؛لأنه لا يرى أحدٌ منهم حذف الموصول وبقاء صلته.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة المقارنة صحة مذهب الكوفيين بأن الأسماء الموصولة تكون أسماء إشارة؛ لاشتراكها في اللغات السامية، ففي كثير من الساميات أدوات متقاربة تقاربًا شديدًا بعضها إشاري وبعضها موصولي؛ لما أثبته كثير من الباحثين المحدثين، الأمر الذي يوحي بأصول مشتركة بينهما.

ومن ذلك في الحبشية (za،alla) للموصول بإزاء (allu za) للإشارة، وفي العبرية تقع (ze) للإشارة غالبًا إلا أنها قد تكون موصولية ولا سيما في الشعر،كما أن (zu) من الأدوات الموصولة ويقابلها في العربية ذو الطائية، فالتقارب بين النوعين قائم في سائر اللغات شمالية وغربية، أمّا في الأكدية فإننا نجد أن العنصر الموصولي الأساسي هو (Su) للمذكر المفرد و(sat) للمؤنث المفرد، ولجماعة الذكور (sut) الى آخره، فإن صّح هذا الرابط توسّعت دائرة الاشتراك في الأصول لتشمل الضمائر عامة بما يمكن أن نسميه ضمائر الإشارة والموصول (بعلبكي، 2013م، الصفحات 247-248) .

ومن المحدثين مَنْ رَدَّ قول الكوفيين واستبعدهُ، إذ قال الدكتور فخر الدين قباوة : "والصحيح أنها أسماءَ اشارةٍ ليس غير إلاّ ذا فقد تكون موصولة بعد (ما) الاستفهامية"(قباوة،2019م، الصفحات 110-111)،أي أنه يوافق البصريين في رأيهم،في حين ذهب الدكتور

مهدي المخزومي إلى أنَّ الذهاب بذا، وذهِ،وتي، وأخواتهن مذهب الموصولات مقبولُ؛لأن الأسماء الموصولة عنده أسماء إشارة أيضاً (المخزومي،1958م، صفحة 319)،وهذا قول الكوفيين على ما ذُكر في أعلاه،ومن هنا يظهر لنا أنَّ الكوفيين لا يشترطون تقدم ما أو من الاستفهاميتين، وأما البصريون فإنهم يشترطون ذلك، ورأي الكوفيين هو الأرجح ؛لأنّها أسماء جاءت مشتركة في اللغة السامية الأم لما أثبته الدرس المقارن الحديث.

2- الضمائر:

أ- زيادة حرف في أنت إلى أنتن،وأيا الى إياهن:

رجح الحديثي في هذه المسألة الخلافية مذهب البصريين وهو زيادة (ت من أنت، وتما من أنتما، وتم من أنتم وأخواتها المتصلة بهما)، وهي حروف الخطاب، وهو مذهب سيبويه والأخفش والفارسي وابن جني معللا ذلك بقوله: "؛لأنّها ألفاظ مبنية لمن يرجح اليه الضمير،ولانه يختلف أخرها بالياء والكاف والهاء في: إياك، اياي،اياه وفروعهما وليست هذه الالفاظ مضمرات،ولا جزءا منها كما في: ذاك وذاكما،وذاكم" (الحديثي، 2014، صفحة 17/2)،واشتهر في تعليلاته المنطقية البصرية لإثبات توجهه النحوي في هذه المسألة، كما فعل أبو البركات الانباري في انصافه (الانباري ا.، 1987م، صفحة 555) (يعيش، 2001م، صفحة 311/2)، إذ بسط الأقوال الواردة فيها، فيقول الحديثيّ: " لم يعهد مضمر مضاف مع وجود المانع منها وهو تعريفه، ولا يمكن تنكيره، وارادة الجنس منه بخلاف المظهر؛ لأنّ المظهر أكثره للجنس" (الحديثي، 2014، صفحة 17/2) .

ويذكر آراء النحويين وتعدد الخلافات في هذه المسألة منه قوله: "وقال الزجاج: إيا اسم ظاهر أضيف الى الكاف، وقال الكوفيون: إيا دعامة والكاف واخواته هي المضمرات في: اكرمني اكرمتك اكرمته، فقلما أُريد فصلها عن العامل؛ لغرض ما،ولم يقم شيء منه بنفسه نضعفه دعم (بايا) وجعل وصلة،وهو ضعيف؛لانه يمكن إجراؤه في نحن،ولأنه يخلو (إيا) عن المعنى بالكلية ولا نظير له" (الحديثي، 2014، صفحة 19/2)، ومثل هذا كثير مما يرد الحديثي على نحاة الكوفة، وينتصر لنحاة البصرة.

ب- ضمير الفصل بين الاسمية والحرفية:

يرى الحديثي أن ضمير الفصل اسم، وهو تابع بقوله :" فالصحيح أنه اسم، وتابع هو (توكيد)، وواقع موقع المنصوب إذا نصب متبوعه، كما في: ضربني أنا، وإنما يختلف التأكيد باختلاف متبوعه إذا لم يكن ضميرا، وإذا كان مضمرًا يكون مرفوعا وإن جر أو نصب متبوعة نحو: مررت بك أنت، وضربته هو" (الحديثي، 2014، صفحة 48/2) .

ذكر ترجيحه هذا بعد أن أشار إلى الخلاف النحوي فيه بين الاسمية والحرفية، بقوله:

"إنّ المشهور من قول النحويين كالخليل وسيبويه أنه لا موضع له من الإعراب، وقال بعضهم له موضع من الإعراب؛منشأ خلافهم أنه حرف أو ضمير، وقيل اسم للاستصحاب ودفعًا للاشتراك والنقل، فعليه قال الخليل وأكثر البصريين: لا موضع له من الإعراب مع القول باسميته،... إذ ذهب كثيرٌ من النحاة الى أنَّ ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب؛ لأنَّه كلمة وُضِعَت للفصل, يتغير بتغير المبتدأ، إلا أنَّ قوماً يجعلونه مبتدأ ما بعده خبره ، ويكون المجموع خبر عن المبتدأ الأول ،.." (الحديثي، 2014، صفحة 392/2).

ذهب الحديثي مذهب الخليل وسيبويه في ضمير الفصل بأنه لا موضع له من الإعراب وهو المشهور؛وقد بيّن علة ذلك بقوله:(لأنَّه كلمة وُضِعَت للفصل, يتغير بتغير المبتدأ)، فقد أقّر سيبويه بحرفيته حيث قال: "إنه مثل "ما" التي هو لغو، فلا محل له من الإعراب؛ لأنه حرف، إذ لو كان اسمًا وقد وقع مركبًا فلابد وأن يكون له محل من الإعراب كالضمائر كلها، وحينئذ لا يكون محله نصبًا ولا جرًا؛ إذ لا عامل لهما؛ ولأنه صيغة مرفوع، فيكون محله رفعًا،ولا يصح أيضًا؛ لأنه يمتنع أن يكون تابعًا؛ لأنه لا يتغير بتغير إعراب متبوعه إذ نقول: إن زيدًا هو القائم، ولا مستقلا إذ لو كان مستقلا لكان مبتدأ لا غير، ولا يستقيم أن يكون "مبتدأ" إذ لو كان مبتدأ لم ينصب ما بعده في قولك: كان زيد هو القائم،بل ينبغي أن يبقى مرفوعًا على أن يكون خبر هو والمجموع خبر كان، لكنه نصب فتعين أن يكون حرفا". (الحديثي، 2014، صفحة 292/2)

وإنّ الضمير الذي يقع فَصْلًا وضع النحويون شروطًا له،وهي كالآتي:

"أحدها: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعةِ الموضع، ويكونَ هو الأوّلَ في المعنى.

الثاني: أن يكون بين المبتدأ وخبرِه،أو ما هو داخلٌ على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو: "إنَّ" وأخواتها، و"كَانَ" وأخواتِها، و"ظننتُ" وأخواتِها.

الثالثُ:أن يكون بين معرفتَيْن أو معرفةٍ وما قَارَبَها من النكرات،... والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادةِ الإيذان بتمام الاسم وكَمالِه،وأنّ الذي بعده خبرٌ، وليس بنعتٍ، وقيل: أُتي به ليُؤذِن بأن الخبر معرفةٌ، أو ما قاربَها من النكرات،وإنّما اشتُرط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعةِ الموضع, لأنّ فيه ضربًا من التأكيد، والتأكيدُ يكون بضميرِ المرفوع المنفصل، نحوُ: "قمتُ أنَا" (يعيش، 2001م، صفحة 328/2) .

أي أنَّ بعضهم يجعلون ضمير الفصل مبتدأ ، وما بعده خبر عنه،وينكّره أغلبهم مؤكدًا ذلك المبّرد بقوله :" ولا بعد؛ لأنّه إنما أُعرب ما هو جزء من الكلام أو قيد له ومكمل،والفصل ليس كذلك،مع أنه أوغل في شبه الحرف، فيكون كالألف واللام في قولك: الضارب زيد،وقال بعض له محل،وقيل نقل إلى الحرفية" (المبرد،1994م، صفحة 103/4) (الانباري ا.، 1987م،صفحة 103/2).

وعلل الحديثيّ حجة القول بعدم حرفيته بقوله: "؛ لأنّه خرج عن أصله، وصار دالًا على معنى في غيره؛ لأنه يدل على خبرية ما بعده، فصار كالتنوين الدال على أمكنية مدخوله، فلا يكون له حظ من الإعراب؛ لأنه صار كالحرف الأصلي لفظًا ومعنًى،بخلاف غير التي صارت بمعنى إلا، فإنه لم يشبه الحرف لفظًا فيبقى له حظ من الإعراب" (الحديثي، 2014، صفحة 48/2) .

وقال بعض البصريين والكوفيين: (اسم وتابع)،ولم يغير إذا نُصب متبوعه نحو: إن زيدا هو القائم؛لأنه صيغة مرفوع وضع موضع منصوب كما في غيره من الضمائر الواقعة تأكيدا ليعلم أنه ليس بدلا نحو:زيد ضربته هو، وإنما دخلة اللام فيما ذكر؛ لأنه يقتضي مرفوعا وفات رفع الجزء الثاني بنصب الفعل إياه ووجده على صورة المرفوع فدخله؛ ولأنه يتغير باعتبار التكلم والخطاب والغيبة والتثنية والجمع (الحاجب، 1997م، الصفحات 707/2-709) (ابن مالك ،1990م، صفحة 169/1) .

وإن كان لا بدّ لي من الترجيح، فأرجح في هذه المسألة الخلافية مذهب الخليل وسيبويه، وأرى مجيء ضمير الفصل للتأكيد،وهو اسم،وضمير،وتابع،وليس له موضعًا إعرابيًا, وأرى إنه الأنسب بما سيق له الكلام, والأوفق بالغرض والمراد.

المحور الثاني:التوجيه في الأفعال:

أولاً- فعل الأمر بين المخاطب و الغائب(معرب أو مبني) :

يشير الحديثيّ إلى توجيه فعل الأمر بين البناء والإعراب، ذاهبًا مذهب البصريين، ورادًا مذهب الكوفيين بقوله:" إذا حذف من أوله حرف المضارعة،حذف من آخره ما حذف بالجزم من الحركة والحروف؛ كالنون من التثنية وجمع المذكر والواحدة المخاطبة ،وكالألف، والواو،والياء من الناقص؛نحو: اضرب، اضربا،واغز،وارم؛ لموافقته للمجزوم بلام الأمر معنًى، وهذا على مذهب البصريين، فإنه مبني عندهم لزوال مقتضي الإعراب عنه،والحقُّ أن يقال: هو شبه الاسم؛ من حيث الشيوع والتخصيص بالحرف؛لأن الأمر تختص دلالته على الاستقبال،أو يقال: هو مبني؛لزوال المضارع بزوال حرف المضارعة.

ومذهب الكوفيين: أنه معرب مجزوم باللام؛متوهمين أن حرف المضارعة واللام مقدران؛لإظهارهما في قوله تعالى:ً قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ً **يونس 58"** (الحديثي،2014،صفحة 413/3) (المبرد،1994م، صفحة 129/2) (الانباري ا.، 1987م، صفحة 265/2)، فيصّف الكوفيين بالتوهم عندما وجّهوا فعل الأمر بأنّه معرب،وهو نوع من الفعل المضارع (الانباري ا.، 1987م، صفحة 206) ويصّرح الحديثي بشذوذ أمر المخاطب باللام، فيقول: "شذ أمر المخاطب الفاعل باللام، ومنه قراءة عثمان، وأُبي، وأنس، وقيل:إنما أمر باللام؛ لأنّ كل أمر يعم المخاطبين، والغائبين يجوز باللام؛ ليدلُّ على الأمر للطائفتين؛ إذ اللام يدل على الغائب، والتاء على المخاطب،.... وإن حرف المضارعة جزء الكلمة، فلا يقدر؛ كما لا يقدر "ميم" مفرح، وان لام الجزم عامل ضعيف، فلا يعمل مقدرًا، وحذف آخر: اغز، ونحوه؛ للتشبيه" (الحديثي، 2014، صفحة 412/3) (المبرد، 1994م، صفحة 129/2) (الانباري ا.، 1987م، صفحة 524/2) (يعيش، 2001م، صفحة 61/7) .

خالف الحديثي تعليل البصريين المشهور في بناء فعل الأمر، فأنه علل ذلك بالتشبيه، أي أن الأمر أشبه الاسم، وهو رأي جانب العقل؛ فكيف يقول بالبناء، ثم يقول للتشبيه، وقد أُعرب الفعل المضارع ؛ لمشابهته الاسم!، واستشهد الحديثي في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القرّاء في قوله تعالى: أَلاَّ قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ً يونس: ٥٨

فقد قُرئت (فليفرحوا)، بالتاء، وهي قراءة يزيد بن القعقاع، وعن قراءة أُبي : فبذلك فافرحوا، يشير أبو حيان الأندلسي إلى أنها هي اللغة الكثيرة الشهيرة في أمر المخاطب، وأما (فليفرحوا) بالياء فهي لغة قليلة (الأندلسي، 1978م، صفحة 76/6) (الفراء، 1983م، صفحة 469/1) (النحاس،1979م،صفحة 151/2)،وبرأيه هذا خالف إجماع العلماء السابقين،فأغلبهم على الياء وهو أمر للغائب;وهو رجوع من الخطاب إلى الغيبة (العكبري،1976م، صفحة 678/2) .

وكان للفراء وقفته الخاصّة في بناء فعل الأمر وإعرابه، إذ يقول:" البناء الَّذِي خُلِق للأمر، إِذَا واجهتَ بِهِ أو لَمْ تواجه إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه؛ لكثرة الأمر خاصَّة فِي كلامهم ، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل،وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا عَلَى الفعل الَّذِي أوله الياء والتاء والنون والألف، فلما حُذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف فِي قولك: اضرب وافرح؛ لأن الضَّاد ساكنة فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفًا خفيفة يقع بها الابتداء كما قال: (ادّاركوا) (واثّاقلتم)، وَكَانَ الْكِسَائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا)؛ لأنه وجده قليلا فجعله عيبًا، وهو الأصل." (الفراء، 1983م، صفحة 469/1)، فالفراء يشير إلى القراءة بالتاء،ويعلل لها،ثم يذكر توجيه الكسائي وهو رأس المدرسة الكوفية،وقد أنكر القراءة بالتاء؛ لقلتها، ويرجح الزمخشري القراءة بالتاء أنه مما بقي على الأصل والقياس(الزمخشري،1987م، صفحة 353/2)،ويعلل الدكتور مهدي المخزومي مذهب الكوفيين بقوله: "إن الكوفيين كانوا كالبصريين يرون أن الفعل المضارع معرب، وألحقوا به فعل الأمر فهو معرب عندهم أيضًا؛ لأن فعل الأمر عندهم مقتطع من الفعل المضارع المجزوم"(المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، 1986م، صفحة 115)،والذي أرجحه أن فعل الأمر مبني على السكون، وليس معربًا مجزومًا بلام الأمر المحذوفة؛لأن الحرف ضعيف،فلا يعمل مقدرًا، وأن الأصل في الماضي والأمر البناء،أما الفعل المضارع معرب؛ لمشابهته الاسم،وبقي فعل الأمر مع دخول اللام على ذلك الأصل.

2- علة رفع الفعل المضارع:

يقول الحديثيّ في رفع المضارع ونصبه: "دخله الرفع والنصب،لا لأنّ مدلولهما فيه مدلولهما في الاسم، فإن الفعل لا يقع فاعلًا ولا مفعولًا،**ولكن لمشابهة** عاملهما فيه لعاملهما في الاسم، فإن مثل العامل المعنوي للاسم، وهو تجريده عن العوامل اللفظية، العامل في المبتدأ وجد في الفعل وهو: تجرده عن الناصب والجازم نحو: يضرب، فيرفع به" (الحديثي، 2014، صفحة 243/3) ، أفهم من سياق كلام الحديثي ذهابه مذهب البصريين؛ فإن إعراب الفعل المضارع بسبب مشابهته للاسم، وهو العامل المعنوي، والعامل المعنوي هو التجريد عن العوامل اللفظية التي تجرد المبتدأ منها، ومن ذلك أيضًا قوله :" ويُعلم أيضًا من ذلك أنه لا اعتبار لمشابهته له من جهة مساواتهما في الحركات والسكون في إعرابه؛ لأنه ليس الاسم أصلًا في هذه الحركات والسكون، أي : ليس الأصل في الاسم أن يكون على هذه الحركات والسكون والهيئة المخصوصة، ... وما ليس الأصل فيه أن يكون له حكم مخصوص لا اعتبار لذلك الحكم إذا حصل فيه ؛ فكأنه لم يوجد، فلا يؤثر فيما يشبهه فيه، ولم يدركه كثير، فتلك المشابهة علة إعراب المضارع ، فقولك : (يضرب) صالح للحال والاستقبال، فقيل : حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وقيل: بالعكس" (الحديثي، 2014، الصفحات 217/3-218) (الاستربادي، 1966م، صفحة 810/2) .

ويقول الحديثي:"كما أن الأصل في الشيوع الاسمُ،ثم التخصيص بالحرف،فلما شابهه المضارع في ذلك تزيا بزيه، وهو الإعراب، كذلك الأصل من الأفعال الواقعة موقع الاسم في وقوعها خبرًا،وصفة،ونحوهما؛ لأن (يضرب) المؤول بـ (ضارب) في قولك: (زيد يضرب)،وجاء رجل يضرب، يشبهه في حركاته، وسكونه،وكما أن إعراب بعض يقتضي إعراب شبهه، فبناء بعض يقتضي بناءه، فوقع أمره بين الإعراب والبناء، فأعطي ما هو بينها، وهو الحركة .

وإذا دخلت عليه السين ونحوه، فقلت: (سيضرب) يختص بالاستقبال،بعد أن شاع كما أن (رجل) يصلح لذات زيد وعمرو وغيرهما، فإذا قلت (الرجل)، تخصص بالمعهود منهم بعد أن شاع كل واحد منهم، فأشبه الاسم من حيث الشياع، والتخصيص بالحرف،ولهذا الشبه أُعرب" (الحديثي، 2014، صفحة 219/3) .

اعتمد الحديثي مذهب البصريين وحججهم في علة إعراب المضارع،فمن المعروف أن علة إعراب المضارع مسألة خلافية بين النحويين، وقد أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها (الجزولي، 2014م، صفحة 245/1) .

-مذهب الكوفيين: أنه إنما أُعرب؛ لدخول المعاني المختلفة عليه والأوقات الطويلة.

- ومذهب البصريين أنه أعرب؛ لمشابهته للأسماء، ومنهم من يرى أن سبب الإعراب هو أن المضارع يصلح للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي نحو: يضرب الآن، ولن يضرب غدًا ،ولم يضرب أمس (الانباري ا.، 1987م، صفحة 462/2) .

واستدل البصريون ومن ذهب مذهبهم بأن الفعل المضارع أُعرب لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: "أن يكون المضارع شائعًا فيتخصص , كما أن الاسم شائع فيتخصص، ألا ترى أنك تقول (يذهب) يصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت (سوف يذهب)، فاختص بالاستقبال كما تقول (رجل) فتصلح لجميع الرجال فإذا قلت: الرجل اختص بعد شياعه، فقد شابهه من هذا الوجه .

الوجه الثاني: دخول لام الابتداء عليه، تقول (إن زيدًا ليقوم) كما تقول (إن زيدًا لقائم))

الوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ألا ترى قولك (يضرب) على وزن (ضارب) في حركته وسكونه فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربا كما أن الاسم معرب" (الانباري ا.، 1987م، صفحة 462/2)، وقد خطّأ ابن مالك البصريين في قولهم: إن علة إعراب المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه، مؤيدًا رأي الكوفيين " فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنما الموجب له قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة ولا يميزها إلا الإعراب" (السيوطي ع.، 1989م، صفحة 150/1)، وقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم, فإن كلمة (يقوم) في مثل: (زيد يقوم) تقع موقع (قائم) (الحديثي، 2014، صفحة 13/1) (المبرد، 1994م، صفحة 21/2).

وذهب الأخفش إلى أنه مرفوع؛ لتعريته من العوامل اللفظية،واضطرب الكوفيون في علة إعرابه والعامل فيه، فذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بحروف المضارعة، فـ(أقوم) –مثلا- مرفوع بالهمزة، فجعل جزءا من أجزاء الفعل عاملًا فيه، وكأن الشيء يعمل في نفسه، ولم يرتض هذا الرأي الفراء، فاختار رأي الأخفش،ولكنه حاول التغيير والتحريف والتبديل فيه، فقال: إنه مرفوع بتجرده من النواصب والجوازم، وواضح أنه رأي الأخفش بصيغة جديدة (الاستربادي، 1966م، صفحة 215/2) (يعيش، 2001م، صفحة 12/7).

وفي الدرس الحديث أقف على نقد الدكتور مهدي المخزومي للنحاة البصريين في علة إعراب الفعل المضارع؛ لمشابهته الاسم ووقوعه موقعه، فكان نقدُه لهم بلهجة شديدة، ووصفهم بألفاظ لا يستحقونها كـ(الوهم والتمحل والاستهتار)، من ذلك قوله:" إذا عرفنا أن الاسم وحده هو الذي يتحمل المعاني الإعرابية، وهو وحده الذي يسلك في المعربات، ظهر لنا مبلغ التمحل، وجعل(يفعل) أو ما يسمونه بالفعل المضارع معربًا، ولم يكن معربًا عندهم إلا على أساس القول بالعامل، وأنّ ما يسمونه بالنواصب والجوازم عوامل فيه، وكانوا يعللون إعرابه بأنّه ضارع الاسم :أي: ضارع المعرب فهو إذن معرب، وما يسمونه بالفعل المضارع.... وقد قادهم هذا الوهم إلى ارتكاب الخطأ في سلوك (يفعل) في المعربات، فتشبثوا بالمضارعة الموهومة،وعدوا المضارعة سببًا لإعرابه فمضارعته اسم الفاعل،أو الاسم مطلقا من حيث كونه شائعاً، أو الأسماء المشتركة، وجريانه على اسم الفاعل في حركاته وسكونه هي التي أعربته. ولزموا هذه التسمية،ونسوا ما تؤديه صيغة (يفعل) من وظيفته في الكلام، وأخذ الدارسون يرددونها تقليداً ومحاكاة بلا وعي، مع أن (يفعل) فعل، والأصل في الأفعال أن تكون مبنية، وصارت المضارعة التي أطلقها سيبويه من البديهيات التي لا يصح الجدل فيها،أو الاعتراض عليها ... إلى هذا الحد وصل بهم الاستهتار" (محمد، 2014م، الصفحات 88-91).

وإني أرى الجمع بين: علة إعراب الفعل المضارع أو تسميته، وعلة رفعه (الانباري ا.، 1987م، الصفحات 73-74)، في باب واحد؛ لتيسير النحو وفهم الخلاف، فإن علة رفع المضارع، -وهو التجرد من عوامل النصب والجزم- عامل معنوي ليس له وجود في الكلام كالعامل اللفظي،وعلة إعرابه المشابهة، وعلة وقوعه موقع الاسم هو المشابهة ذاتها، وهما عامل معنوي كذلك، وسبب آخر هو أن علة الرفع تكون فرعًا من الأصل وهو الإعراب؛ لأنه من حروف الإعراب؛ لقول سيبويه:" فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة ...." (الحديثي، 2014، صفحة 13/1).

3- التوجيه في إعراب فعلي التعجب:

فصّل الحديثيُّ القولَ في فعلي التعجب بصيغتيه: ما أفعله وأفعل به (الحديثي،2014،الصفحات 580/2-581) (الحاجب، 1997م، صفحة 925/3) (يعيش، 2001م، صفحة 411/4)، مثل: ما أحسن زيدا، وأحسن بزيد، ومن بين تفصيلاته وشرحه للتعجب ذكر الخلاف في إعرابه بين البصريين والكوفيين فقال:" (ما) في أوله اسم؛ لأن فيه الابتدائية باعتبار معناها الأصلي؛ ولأن (أفعل) لابد له من فاعل،ليس ظاهرا فيكون مضمرا ولا مذكور يرجع إليه إلا ما وما يرجع إليه الضمير اسم، فيكون اسمًا وهو مبتدأ ؛لأن المعنى عليه ولا يتوجه غيره، ثم اختلفوا: فقال البصريون (ما) مبتدأ نكرة بمعنى شيء، كان أصله: شيء حسن زيدًا، وأنه وإن كان نكرة فهو يصلح للابتداء؛ لأنه في المعنى فاعل،كما يقال أمرٌ اقعده عن الخروج أي: ما اقعده إلا امر، فما بعده في موضع رفع بأنه خبره، وأجاز الأخفش هذا وإن تكون (ما) في الأصل موصولة وبعده صلة والخبر محذوف، كأن أصله: الذي حسن زيدا شيء. وقال الكوفيون: استفهامية في الأصل ما بعده الخبر كأن اصله: أي شيءٍ حسَّن زيدًا، ومذهب البصريين أظهرُ من وجهٍ؛ لأن كون المبتدأ نكرة ثابت مع أنه سالم عن حذف الخبر الذي التزمه الأخفش وعن ورود أن الإبهام المقصود هنا لا يليق بـ(ما) الموصولة للموضوع قبل المعين، وعلى النقل من الإنشاء إلى الإنشاء الذي التزمه الكوفيون، وكلها على خلاف الأصل، ومذهب الاخفش أوجه من حيث أن (ما) الموصولة ثابت، وإن (ما) بمعنى شيء لم يثبت؛ كونه مبتدأ ،وكذا النقل من إنشاء إلى إنشاء، ومذهب الكوفيين وإن سَلِم عن الحدث وعن كون المبتدأ نكرة، لكنه لم يثبت نقل الإنشاء إلى الإنشاء أصلًا، فهو ضعيف جدًا "(الحديثي،2014،الصفحات 588/2-589)، الظاهر من تفصيل الحديثي للمذاهب الثلاثة في مسألة إعراب (ما) أنه ذهب مذهب ابن مالك (ابن مالك ، 1990م، صفحة 31/3)، فيرجح مذهب البصريين والأخفش، ويضّعف مذهب الكوفيين في توجيه معنى (ما) التعجبية، ووجهها بتوجيه جمهوره إلى أنها نكرة تامة بمعنى (شيء) في محل رفع مبتدأ، وأن الجملة بعده المؤلفة من (أفعل التعجب والضمير المستتر فيه والمتعجب منه) في محل رفع خبر، وفصّل القول سيبويه بباب سمّاه (ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجرى الفعل ولم يَتمكَّن تمكُّنَه)، أشار إلى عدم تصرفه (الحديثي، 2014، صفحة 73/1)، ومذهب الأخفش أنها اسم موصول مبتدأ والجملة بعده صلته والخبر محذوف والتقدير: الذي أجمل السماء

شيء عظيم، ومذهب الكوفيين أنها اسم مبتدأ والجملة بعده خبر عنه، والتقدير أي شيء أجمل السماء وذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها والخبر محذوف، والتقدير شيء أجمل السماء عظيم (الانباري ا.، 1987م، صفحة 105/1) (ابن عقيل،1964م،صفحة 150/2) ، فالكوفيون يرون" أن أفعل في التعجب نحو (ما أَحْسَنَ زيدًا") اسمٌ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ،وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين" (الحديثي،2014،صفحة 104/1)، وفي أفْعِل المتعجب به "قولان: أحدهما أنه في اللفظ أمر،وفي المعنى خبر إنشائي مسند إلى المتعجب منه المجرور بالباء، والثاني أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندًا إلى ضميره وهو قول الفراء، واستحسنه الزمخشري وابن خروف" (ابن مالك ، 1990م، صفحة 33/3).

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أن (ما) في صيغة (ما أفعله) كانت في الأصل هي (ما) التي يكنى بها عن غير العاقل المستعملة في الاستفهام، ثم ضاع الاستفهام منها استعمالها مع (أفعل) متلازمتين في التعجب (المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، 1986م، صفحة 215) ، وهذا الرأي في حقيقته لا يبعد كثيراً عن رأي الكوفيين في معنى (ما) ، ولعل توجيه الدكتور إبراهيم السامرائي لجملتي التعجب أقرب إلى علم اللغة الحديث، وأبعد عن التكلف الذي وقع فيه النحاة القدماء، ومن تبعهم من المحدثين فهو يرى أن انشغالهم بالإعراب هو الذي دفعهم إلى تفسير (ما) التعجبية تلك التفسيرات المذكورة في كتب النحو، فيقول:" وكان أصلح للعربية، والنحو العربي أن يقتصر في هذا التركيب على القول بأن ذلك أسلوب التعجب الذي يتألف من (ما) التعجبية متلوة بـ(فعل) على أفعل أو بـ(أشد ونحوها) متلوة بالمصدر في حالات أخرى سطرها النحاة فيما كتبوا، وأن هذا (الفعل) من الأفعال الخاصة غير المتصرفة التي جاء بناؤها لتكون مادة صالحة للإعراب عن التعجب" (السامرائي إ.، 1966م، صفحة 73).

ويخلص البحث من توجيهات النحويين إلى:

1-مذهب سيبويه والبصريين والحديثيّ: يذهب سيبويه إلى أنّ: ما: نكرةٌ تامّةٌ بمعنى (شيء).

أَحْسَنَ: فعل ماضٍ جامدٍ أُنشئَ لغرضِ التّعجبِ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ، تقديرُه "هو" يعودُ على (ما)، وزيدًا: مفعولٌ به منصوبٌ وعلامةُ نصبِه الفتحةُ.

فالمعنى عند سيبويه: "شيءٌ أصدقَ زيدًا" والهمزةُ في (أصدق) تفيدُ الصيرورةَ، أي: شيءٌ جعلَ زيدًا صادقًا

2-مذهب الأخفش: يذهب الأخفش إلى أنّ:

ما: اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي وهو مبتدأٌ وجملةُ (أصدقَ زيدًا) صلةُ الموصولِ لا محلَّ لها من الإعرابِ ،والخبرُ محذوفٌ، تقديرُه: شيءٌ، والمعنى: "الذي أصدقَ زيدًا شيءٌ عظيمٌ".

3-مذهب الفرّاء: يذهب الفرّاء إلى أنّ:

ما: اسمُ استفهامٍ مبنيٌّ في محلِّ رفعٍ مبتدأٍ وجملةُ (أصدقَ زيدًا) في محلِّ رفعٍ خبرٍ، والتّقديرُ: أيُّ شيءٍ أصدقَ زيدًا. أي: أيُّ شيءٍ جعلَه صادقًا.

4- مذهبُ بعضِهم: يذهبُ بعضُ النّحويين إلى أنّ:

ما:مبتدأٌ وهي نكرةٌ موصوفةٌ بمعنى (شيءٍ) أي: إنّ لها صفةً محذوفةً وجملةُ (أصدقَ زيدًا)في محلِّ رفعٍ خبرٍ،والتّقديرُ: شيءٌ عظيمٌ أصدقَ زيدًا"أي: جعلَه صادقًا.

والراجح في هذه المسألة هو التوجيه الأول،والإقرار بفعلية (أفعل) في (ما أفعله) و(أفعل) في (أفعل به)؛لأنهما من شكل الفعل الذي بُني على هذه الصورة المخصوصة، ففارقت التصرف وابتعدت عن قبول علامات الأفعال فجمدت؛ وذلك لانصرافها عن عناصر الفعلية وهي الدلالة على الحدث،وترشحها لزمان ما لتؤدي أسلوب التعجب، فأذهب مع مذهب المخزومي في أن بناء (أفعل) في التعجب "هو بناء الأفعال،ولكنه باستعماله في التعجب جمد، وفقد دلالة الفعل" (المخزومي،في النحو العربي نقد وتوجيه، 1986م، صفحة 216) ، وهو رأي يقارب رأي البصريين كما عرفنا سابقًا، إذ يذهبون إلى أنه فعل خلافًا للكوفيين الذين يذهبون إلى أنه اسم، فهو يذهب في توجيهه لـ(ما) التعجبية مذهب الكوفيين، وفي نظرته إلى (أفعل) التعجب مذهب البصريين،غير أنه يزيد على المذهبين بأن الصيغة في مجمله قد جمدت، فلم يعد يلحظ فيها الاستفهام أو الفعلية.

ووجّه الحديثي المذاهب بطريق آخر؛ ليردَّ على الكوفيين قولهم بأن (ما) استفهامية، وقال:" الصحيح مذهب البصريين؛لأن قصد المتعجب به الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي،وسبب اختصاصها به خفي، فلابد وإن تشتمل الجملة على مختص ليستفاد منها،وخفيٌ وجليٌ؛ ليكون أوقع ولا ريب أن الجلي حاصل بايقاع أفعل على المتعجب منه، إذ لا يكون الا مختصا، فتعين ان الباقي وهو ما خفي فتعين القول بتنكيرها... وليس استفهامية؛ لأنها ليست لمجرد الاستفهام باتفاق، فتكون له وللتعجب، والاستفهام المشوب بالتعجب إنما يليه الأسماء غالبًا، كقوله تعالى: (فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ) الواقعة: 8، ولو قصد المتعجب من: ما أحسن زيد ذلك يكون المتعجب منه ما يعني سبب حسن زيد؛ لأنّ العِظَم له حينئذ، لا بحسنه، وليس ما في نفس أحسنه حتى يلزم تقدم المبهم؛ ليكون أوقع اذ لم يكشف الجلي إبهام الخفي ،بخلاف فاعل نعم والمخصوص،فليس نظيره فيمتنع أن يقاس عليه.ولو كان نفسه ينبغي ان يسند التعجب الى ما ينوب له لا الى الفعل، " (الحديثي، 2014، صفحة 590/2)

أمّا ابن مالك في شرح التسهيل يقول:" أما كونها استفهامية،وهو قول الكوفيين فليس بصحيح؛ لأن قائل ذلك: إمّا أن يدّعي تجرّدها للاستفهام، وإمّا أن يدّعي كونها للاستفهام والتعجب معًا، كما هي في قوله تعالى: (وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ)" الواقعة: 27، فالأول باطل بإجماع؛لأن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم،وما أفعله صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام، والثاني أيضًا باطل؛لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبًا إلا الأسماء " (ابن مالك، 1990م، صفحة 31/3)، ولو قارنا بين نص الحديثي ونص ابن مالك ، نرى أن الحديثي ينقل كلام ابن مالك ولكن بأسلوب فلسفي .

المحور الثالث:التوجيه في الأدوات والحروف:

أولاً- التوجيه في بعض الأدوات:

1- تركيب (وي كأنه):

قال الحديثيّ: "وي: وهو صوت النادم والمتعجب، وقد يصير اسم الفعل وهو أعجب، وقولهم: وي لمه، أصله: لامة فخفف بحذف الهمز، كما قالوا: أيش وأصله: أي شيء" (الحديثي، 2014، صفحة 135/2) (يعيش، 2001م، صفحة 90/3)، وأشار إلى خلاف المذهبين البصري والكوفي في تركيب (وي كأنه)، وهو كالآتي:

مذهب البصريين أصلها: وي كأنه (الحديثي، 2014، صفحة 155/2).
مذهب الكوفيين أصلها: ويك أنه (الفراء، 1983م، صفحة 312/2)، فيكون الكاف للخطاب كذلك، وقراءة كل منهما بحسب الوقف على خلاف مذهبه، وفي قوله تعالى:ٌ وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ً [القصص: ٨٢] .
يقول الحديثي: " فإن أبا عمرو بصري يقف على الكاف، والكسائي كوفي يقف على الياء وهذا يدل على أنهم لم يأخذوا قراءاتهم من نحوهم، وإنما أخذوه نقلا". (الحديثي، 2014، صفحة 155/2)
(وي) عند البصريين" منفصلة عن الكاف، والكاف متصلة بأن ومعنى وي: تعجب، وكأن القوم نبهوا فانتبهوا، فقالوا: وي كأن الأمر كذا وكذا؛ ولذلك فتحت الهمزة من (أن)" (العكبري، 1976م، صفحة 1027/2)، وقال الفراء:" وقد يذهب بعض النحويين إلى أنهما كلمتان يريد: وَيْكَ أَنَّهُ، أراد ويلك، فحذف اللام وجعل (أنّ) مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قَالَ: ويلك أعلم أَنَّهُ وراء البيت، فأضمر (أعلم)،ولم نَجد العرب تُعمل الظن والعلم بإضمار مضمر فِي أنّ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يبطل إِذَا كَانَ بين الكلمتين أو فِي آخر الكلمة، فلمّا أضمره جرى مَجْرَى الترك ألا ترى أَنَّهُ لا يَجوز فِي الابتداء أن تَقُولَ: يا هَذَا أنك قائم، ولا يا هَذَا أن قمت تريد: علمت أو أعلم أو ظننت أو أظن" (الفراء، 1983م، صفحة 312/2)، وقد توهم العكبري بأن هذا المذهب القائل بتقدير: وَيْكَ أَنَّهُ: كأنه قَالَ: ويلك أعلم أَنَّهُ وراء البيت، فأضمر (أعلم) ، هو مذهب الفراء فردَّ عليه ، وضعّفه بقوله:" وقال الفراء: الكاف موصولة بوي؛ أي ويك أعلم أن الله يبسط، وهو ضعيف لوجهين: أحدهما: أن معنى الخطاب هنا بعيد، والثاني: أن تقدير (وي) أعلم، لا نظير له، وهو غير سائغ في كل موضع" (العكبري، 1976م، صفحة 1027/2)،والذي تبين بعد إنعام النظر في نصه أعلاه بأنه لم يتبنى هذا الرأي، وللفراء رأي آخر فيما نسب إليه (الاستربادي، 1966م، صفحة 348/1)، والأخفش (يعيش، 2001م، صفحة 91/3) ، والرضي (الاستربادي، 1966م، صفحة 348/1) إلى أنها مركبة من (وي)اسم فعل بمعنى (أعجب)، وكاف الخطاب وأن الناسخة بعد حذف حرف الجر قبلها.
ويوجه الحديثي (ويكأنه) للشأن والمعنى قائلًا: " إذا كان الكاف للخطاب كأنه أصله: ويك لأنّه،أي: أعجب لأنّه، ثم حذف اللام بعد ويك" (الحديثي، 2014، صفحة 135/3)، وكعادتهِ ينشئ ردًا مجهولًا لسؤال افتراضي، وهو: فإن قيل : لا يصح التعجب من الله تعالى؛ لأنّه استعظام ما خفي سببه وهو تعالى عليم بالأسباب، مجيبًا عن ذلك الرد بقوله: " أجيب: أنه مجاز، إذ المراد أنهم يستحقون لأن يتعجب منهم" (الحديثي، 2014، صفحة 135/3) ، وتوجيهه تكون (ويكأنه) للشأن على المجاز لا على الحقيقة.
وقد ذهب الخليل وسيبويه (الحديثي،2014، الصفحات 154/2-155) وابن جني (ابن جني،1986م، صفحة 199/2) إلى أن الأداة (ويكأن) مركبة من اسم الفعل: (وي) بمعنى أعجب، وكأن تفيد التحقيق، واختاره الألوسي من المفسرين (الالوسي، 1987م، صفحة 184/20).
فقال سيبويه:"وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله: (ويكأنه لا يفلح)، وعن قوله تعالى جده: (ويكأن الله)، فزعم أنها "وي" مفصولة من "كأن"، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا، فتكلموا على قدر علمهم " (الحديثي، 2014، صفحة 155/2).
وواضح من النص السابق أن الخليل يرى أن هذه الأداة مركبة من "وي" و"كأن"، وأما إفادة "كأن" التحقيق فيدل عليه – فيما يبدو **تفسيره للمعنى بقوله:** والمعنى وقع على أن القوم" انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ؛ حيث يقتضي ذلك أن تكون "كأن" مفيدة للتحقيق لا التشبيه ؛ لأنهم مؤمنون بقدرة الله إذ رأوا ما آل إليه حال قارون ، فتكلموا على قدر علمهم" (الحديثي، 2014، صفحة 136/2) ، ويبدو أن سيبويه يتفق مع شيخه الخليل ؛ إذ لم ينكر ذلك الجواب، بل أقره.
يؤكد ذلك قول ابن جني موجهًا مذهب سيبويه : "والوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه، وهو أن "وي" على قياس مذهبهما اسم سمي به الفعل في الخبر،فكأنه اسم "أعجب" ثم ابتدأ فقال : كأنه لا يفلح الكافرون و "وي كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده" و(كأن) هنا إخبار عار من معنى التشبيه، ومعناه : أن الله يبسط الرزق لمن يشاء و وي" منفصلة من (كان) " (ابن جني، 1986م، صفحة 199/2) (يعيش، 2001م، صفحة 90/3) (الأندلسي، 1978م، الصفحات 130/7-131).
وقال السيرافي مشيراً إلى مذهب الخليل: "في (ويكأن الله) قول الخليل الذي ذكرناه : تكون (وي) كلمة تندم، يقولها المتندم عند إظهار ندامته ، ويقولها المندم لغيره والمنبه له، ومعنى كأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده، وإن كان لفظه لفظ التشبيه فمعناه التحقيق" (السيرافي ، 2008م، صفحة 15/3)، والمعنى الذي قاله سيبويه قال به ابن عباس (الالوسي، 1987م، صفحة 185/20) (الأندلسي، 1978م، صفحة 131/7) وابن جرير (ابن كثير، 1999م، صفحة 258/6)، والكسائي ، وغيرهم (الزجاجي، 1984م، صفحة 67)،وقال مجاهد معناها: (ألم تعلم)،وكلا المعنيين يفيد التقرير،وقال الفراء: "والمفسرون يفسرونها: أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله"(الفراء، 1983م، صفحة 434/2).
وذهب المالقي إلى أنها مركبة من (وي) حرف تنبيه وكأن حرف التشبيه،أو أنها مركبة من (وي) هذه وكاف الخطاب و"أن" معمولة لفعل مقدر، حيث قال: "أعلم أن "وي" حرف تنبيه معناها التنبيه على الزجر،وقيل في قوله تعالى: (ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء)، (ويكأنه لا يفلح الكافرون) إن (وي) دخلت لمعنى التنبيه كما ذكرنا، و(كأن) حرف تشبيه عاملة على حكم (كأن) المذكورة في بابها، وقيل : إن الأصل: ويلك، فحذفت اللام وبقي ويك، وإنما الصحيح أن تكون (وي) حرف تنبيه على القولين الأولين؛لأنه الأليق بالمعنى والظاهر في اللفظ" (المالقي، 2002م، صفحة 504).
وبعد عرض آراء العلماء فيها،يمكن ترجيح مذهب الخليل وسيبويه،بل هما أرجح المذاهب لأمور:
أ- أنه موافق للمعنى الذي ذكره المفسرون واللغويون (الزمخشري، 1987م، صفحة 443/3) (الأندلسي، 1978م، صفحة 278/7)، بخلاف المذاهب الأخرى ، وموافقة الإعراب للمعنى لا غاية وراءه، لقول ابن جني : "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه (ابن جني ع.، 2008م، صفحة 283/1).
ب- أنه بعيد عن التكلف في تقدير تركيب "ويكأن" من أكثر من أداتين كما في مذهب الفراء الذي اختاره الرضي، وأنه لا يلجأ إلى تقدير عامل محذوف لفتح همزة أن بعدها.

2-معنى (إذا) الفجائية بين الاسمية (ظرفية الزمان والمكان) والحرفية:
يوجّه الحديثيّ معنى (إذا) بأنها دالة على معنى في نفسها، رادًا رأي الأخفش، وغيره ، ومؤيدًا رأي سيبويه والمبرّد، فقد تُغنِي (إذا) إذا كانت للمفاجأة عن الفاء في جواب الشرط-عنده-، وذلك لتقارُب معنيَيْهما؛ لأن المفاجأة والتعقيب متقاربان، فيما وجّه به الحديثيّ، فيقول : " (إذا) دالة على معنى في نفسها، لدلالتها على الزمان الحاضر، أو المكان، ...، وهي اسم، ووقعت موقع الفاء؛ لأن المفاجأة

والتعقيب متقاربان، ولا يلزم منه أن يكون حرفًا، وتقدير: فاجأت أوّلى من جعل (إذا) بمعنى: فاجأت؛ لأن لزوم التقدير أوّلى من الاشتراك، فإذا جُعل اسمًا لا يكون عامله ما قبل الفاء؛ لأن الفاء لا يتوسط بين العامل ومعموله في غير العطف، وتعذر هنا عطف (إذا) على معمول ما قبل الفاء ولا ما بعد الفاء، وإلا يلزم أن يكون عاملًا ومعمولاً لشيء من جهة واحدة" (الحديثي، 2014، صفحة 174/2).

يمكنني أن أناقش كلام الحديثي بفقرات بحسب نصّه،وهي كالآتي :

الأولى-تمسك الحديثي باسمية (إذا) حتى إذا وقعت موقع الفاء،وهذا ينافي العقل؛لأن الفاء حرف لا يختلف عليه اثنين،فإذا ناوبته (إذا) لابّد أن تخرج من الاسمية إلى الحرفية،وقد علل ذلك بالمعنى بأن المفاجأة والتعقيب متقاربان، وهذا له فقرة خاصّة.

الثانية: كما هو معلوم أن المناوبة إذا جرت بين أثنين يكون أيّ منهما بدلاً عن الآخر،ولا يؤثر على المعنى، وهذا شرط أغفله الحديثيّ والنحاة قبله، وهو أن يحتمل الكلام معنى المفاجأة، بل لابد من توفر عنصر المفاجأة؛ ليصّح الكلام في المواطن التي يجوز فيها المناوبة بين (الفاء وإذا) (السامرائي ف.، 2000م، صفحة 98/4).

ومن الآيات القرآنية التي استشهد بها الدكتور فاضل السامرائي على حسن تقديرها أو عدمه ، فلا يحسن مثلاً أن يقال في نحو قوله تعالى: (وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ) (البقرة: 271)، (إذا هو خير لكم)، فإنه ليس فيها معنى المفاجأة، ولا يحسن في نحو قوله تعالى:(وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ) النساء 11) .

الثالثة: إن الفاء تفيد السببية في مواضع الشرط،و(إذا) الفجائية تجردت عن معنى الشرط إلى الظرفية، فكيف يقدرون جواز التبادل بينهما! ، ولا تفيد الفاء التعقيب في المواضع المقدرة كما ذكر الحديثيّ، لكي يعلل بأن التعقيب والمفاجأة متقاربان!، فإن" الفاء تفيد السبب ولا تفيد المفاجأة، وهناك فرق بين السبب والمفاجأة، إلا ترى أن في قولك: (من أسلم فله الجنة)، و(من فتن المؤمنين في دينهم فله عذاب شديد)، فالفاء أفادت السبب، ولم تفد المفاجأة والسرعة، فالعذاب قد يكون في الآخرة، وعلى هذا فإنّ (إذا) لا تغني عن الفاء ولا الفاء تغني عن (إذا)، بل لكل منهما غرضٌ ومعنًى " (السامرائي ف.، 2000م، الصفحات 98/4-99).

وقد ذكر الزمخشري أن (إذا) في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ {96} وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) الأنبياء: ٩٦ – ٩٧.

بأنها" هي الفجائية، وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء، فيتأكد ولو قيل: إذا هي شاخصة أو: فهي شاخصة، كان سديدًا." (الأزهري خ.، 2000م، صفحة 251/2)، وأذهب مع رأي الدكتور السامرائي في ردّه عليه بقوله :" لا شك أنه قد يجمع بينهما كما ورد في القرآن الكريم، ولكن ليس توكيدًا، إذ ليس هما بمعنى واحد حتى يفيد اجتماعهما التوكيد، بل لجمع معنيي (الفاء وإذا)، فيراد اجتماعهما السببية والمفاجأة، فجمع بين (الفاء وإذا)؛ لإرادة معنيي السبب والمفاجأة، وليس حذف أحدهما يغني الآخر عن ذكره كما هو ظاهر كلام الزمخشري، بل إذا حذف أحدهما لم يؤدِ الآخر معناه، والله أعلم" (السامرائي ف.، 2000م، صفحة 99/4)

الرابعة: أوّل الحديثي تقدير: فاجأت أوّلى من جعل (إذا) بمعنى: فاجأت، وفيه نظرٌ،فهي أساسًا قائمة على المعنى، وعنده التقدير أولى من الاشتراك، فحذفها لا يغني بيان معناها .

وقد استشهد الحديثيّ باجتماع(إذا) الظرفية في معنى الشرط، والفجائية في قوله تعالى:ٌ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ً (الروم/ ٢٥)، فالأولى الدالة على معنى الشرط(الظرفية)، والثانية الدالة على المفاجأة (الحديثي،2014، صفحة174/2) (ابن مالك ، 1990م، صفحة 214/2)، قال سيبويه:" وأما (إذا) فلِما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة ،وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها ، وذلك قولك: مررت فإذا زيدٌ قائمٌ، وتكون (إذ) مثلها أيضًا، ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد" (الحديثي، 2014، صفحة 232/4).

ويشير الحديثي إلى المذاهب المتعددة في حرفية (إذا) واسميتها بقوله:" وظاهر قول سيبويه أن (إذا) المفاجأة ظرف زمان حاضر، ورأي المبرد: ظرف مكان،أي: بحضرتي، ورأي الأخفش حرف دال على المفاجأة، ووجّه ابن مالك بأنها" دالة على معنى في غيرها، خالية عن علامات الأسماء والأفعال، وبأنها تقع بين الجملتين كـ(لكن)(وحتى) الابتدائية، وبأنها تقع موقع الفاء في قوله تعالى:ٌ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ً [الروم/ 36]" (الحديثي، 2014، صفحة 174/2) (المبرد، 1994م، صفحة 274/3).

فالأوجه الإعرابية الواردة في(إذا) للمفاجأة ، بحسب قول الحديثي في كتب النحويين كالآتي:

الوجه الأول:مذهب سيبويه، والزجاج، والحديثيّ، إذ تكون ظرف زمان حاضر، ولا تكون مضافة إلى الجملة التي تليها، بل تلك الجملة عاملة في ظرف الزمان.

الوجه الثاني:مذهب المبّرد، وأبي البركات الأنباري، والحديثيّ، تكون ظرف مكان، ، فلا يُقدر لها جملة مضافة إليها؛ لأن المكان لا يضاف إلى الجملة،إلا (حيث).

الوجه الثالث: مذهب الأخفش، وعباس حسن،حرف دال على المفاجأة، فلا إشكال؛لأنها حرف، كالفاء (الاستربادي، 1966م، صفحة 198/3).

الوجه الرابع: مذهب ابن مالك، دالة على معنى في غيرها، خالية عن علامات الأسماء والأفعال.

الوجه الخامس:مذهب المازني،وهي عنده زائدة، وهو مذهب جانب العقل،إذ لا يجوز حذفها (الاستربادي،1966م،صفحة 273/1) .

و(إذا) الفجائية" لا بد أن يسبقها كلام، ولا تحتاج إلى جواب: ولا بد أن تكون المفاجأة في الزمن الحالي،لا المستقبل ولا الماضي، وأن تقترن بها الفاء الزائدة للتوكيد، والمراد بالزمن الحالي: أن وقوع المعنى بعدها ووقوع المعنى قبلها مقترنان، بأن يتحقق وقوعهما معًا في وقت واحد، ولو كان ماضيًا، نحو: (خرجت أمس، فإذا النسيم منعش)، فالوقت الذي تحقق فيه الخروج تحقق معه في الحال- أي: في الوقت نفسه- إنعاش النسيم، لا قبله، ولا بعده" (السامرائي ف.، 2000م، صفحة 508/1).

وقد أنكر الحديثي على أستاذه ابن الحاجب رأيه بلزوم وقوع المبتدأ بعد (فإذا)، بل يقّدر فعل محذوف، فيقول:" فتعّين أن يكون عامله فاجأتُ (مُقدَّرة)، فتكون الفاء لعطف جملة على جملة، ويمتنع إظهارها استغناء بقوة (إذا) في الكلام من الدلالة عليه، فتكون الفاء لعطف الجملة وإذا: مفعولاً به،لا ظرفًا له،بخلاف ما يشعر به قول الحاجبي، فإنه قال: يلزم وقوع المبتدأ بعد (إذا) التي للمفاجأة للفرق بينها وبين (إذا) التي لغير المفاجأة،وهي ظرف معمول لما دلّ عليه من معنى: فاجأت، كأنك قلت: خرجتُ ففاجأت زمان زيد

قائم، وقياس هذا أن يمتنع نصب زيد في: خرجت فإذا زيدًا ضربته، لكن جّوز فيه الرفع، وهو الصواب؛ مراعاة لصورة المبتدأ والخبر" (الحديثي، 2014، صفحة 174/2) (الحاجب،1997م،صفحة 774/3)،وهي المسألة الزنبورية الشهيرة بين أطراف المذاهب النحوية،التي قد اجتمعت كلمة العلماء على أن سيبويه قد خُذل في هذه المسألة ظلمًا وعدوانًا، وذكروا أن الحقَّ كان مع سيبويه، وأن ما قاله هو الحقُّ الذي له وجّهه الموافق لما في الرسم القرآني الكريم من وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) التي للمفاجأة، فتقتضي أن يكون ما بعدها مبتدأ وخبر، والله أعلم.

والوجه الآخر الذي قال به الحديثي أن (إذا) التي للمفاجأة ظرف مكان،هو قول المبرد، فلذلك أجاز أنّ تكون خبرًا عن الجثث؛ لتضمنها ذلك دون غيرها من الأمكنة (المبرد،1994، صفحة 178/3) (ابن الانباري، 2015م، صفحة 369/1)،واختار أبو البركات الأنباري رأي المبرد ودافع عنه قائلاً:" فإنْ قلت : فكيف يجوز أن تقع (إذا)، وهي ظرف زمان خبرًا عن زيد وهو جثة، وظروف الزمان لا تكون إخبارًا عن الجثث،قلنا: إنّا لا نسلم أن (إذا) التي للمفاجأة ظرف زمان، وإنما هي ظرف مكان" (ابن الانباري، 2015م، صفحة 370/1) .

أما الأرجح هو توجيه سيبويه ، والحديثيّ، في اسمية (إذا) الفجائية؛ لوجود السماع ، وإثباته في الرسم القرآني، لما بينت ذلك في البحث.

3- التوجيه في (كي) :

قال الحديثيّ:" كون (كي) جارة، مذهب البصريين، ومنعه الكوفيون، وقولهم :كيمه ،يحتمل أن يكون. تقديره (كي يفعل ماذا?)، كما قدرّها الكوفيون فلا يثبت به أصل، وزيّفه في الحرف بأن عامل (ما) الاستفهامية لن يتقدم عليها سوى الجار،إذ يمتنع قولك فعلت ماذا?، فلا يكون تقدير كيمه: كي تفعل ماذا? ولأن ألف (ما) الاستفهامية لا تحذف إلا للجار، وبأن معمول الحرف الناصب لا يُحذف، ذلك التقدير باعتبار الأصل؛إذ كل معمول أصله التأخير عن عاملهن ثم قدم ما في: كي يفعل ما، وحذف الفعل،وهاء كيمه للوقف نحو: مه، .... وكلام الحاجبي يدلُّ على أن (كي) الناصبة للتعليل أبدًا، فيلزمه اجتماع حرفي التعليل في قوله تعالى:لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ الحديد:23" (الحديثي،2014، صفحة 277/3)، اختصر الحديثي في هذه المسألة قول أبي البركات في إنصافه،وأيّد رأي البصريين في (كي)،وجوازها أن تكون حرف جر ، لقول صاحب الإنصاف:

ذهب الكوفيون إلى أن (كي) لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض. :"

وذهب البصريون إلى أنها (يجوز) أن تكون حرف جر" (الانباري ا.، 1987م، الصفحات 99/2-1000).

قال سيبويه:"اعلم أنَّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها، فتنصبها...، وهي: أنْ ... وكَيْ،وذلك جئتكَ لكي تَفعَلَ ... " (الحديثي، 2014، صفحة 6/3)،وقال في موضع آخر: "وبعض العرب يجعل (كَيْ) بمنزلة (حتى) وذلك أنَّهم يقولون:كَيْمَهْ في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء ... " (الحديثي، 2014، صفحة 7/3)، **وفي هذا توجيهان للنحاة:**

التوجيه الأول: مذهب جمهور الكوفيين،وتلخيصه أن (كي) في جميع استعمالاتها حرف مصدري ناصب للفعل المضارع بنفسه مثل أن المصدرية الناصبة للمضارع، لأن (كي) من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛لأنه من عوامل الأسماء.

التوجيه الثاني: مذهب جمهور البصريين،وحاصله أن (كي) تأتي على ضربين:

الأول:أن تكون حرف جر دال على التعليل مثل اللام فتدخل على ما الاستفهامية (كيما)، وعلى ما المصدرية.

والثاني:أن تكون حرفًا مصدريًا مثل (أن) المصدرية في المعنى والعمل.

ومثّلَ الزمخشري (ت 538 هـ) له بدخوله على الأفعال،إذ قال: "... واختلف في إعرابها، فهي عند البصريين مجرورة،وعند الكوفيين منصوبةٍ بفعلٍ مضمر،كأنَّك قلت: كَيْ تفعلَ ماذا ؟وما أرى هذا"،القولَ بعيدًا عن الصوابِ..." (يعيش،2001م، صفحة 421)، ويبدو أن قوله (... وما أرى هذا القول بعيدًا عن الصواب)، فيه قبول لرأي الكوفيين.

وقال الرضي: "ومذهب الكوفيين أنَّها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل (أن) ويعتذرون في نحو(كيْمَهْ) بأنَّ الفعل المنصوب ب(كي) مقَدَّرة،و(ما) منصوب بذلك الفعل، كأنَّه قيل:جِئتكَ،فتقول:كيْمَهْ،أي كي أَفعل ماذا." (الاستربادي،1966م، صفحة 50/4)

وعند ابن عقيل (ت769) أنها من حروف النصب، وتنصب الفعل بنفسها بقوله:"ينصب المضارع إذا صحبه حرف ناصب وهو (لن) أو(كي) أو (أن)أو (إذن) نحو: لن أضربَ وجئت كي أتعلمَ" (الاستربادي، 1966م، صفحة 315/2)، وقال الدكتور مهدي المخزومي: "ويرى البصريون غير الخليل أنَّ الفعل المضارع إنَّما ينصب بأَنْ، ولنْ، وإذن، وكي،وإذا نُصب بغير هذه الأدوات فهو منصوب بأنْ مضمرة جوازًا أو وجوبًا ... ويرى الخليل... إنّما ينصب بأنْ وحدها ولا ناصب له سواها... ولهذا كان الخليل يسمي (أنْ) أم الباب " (المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، 1986م، الصفحات 142-143)،ورجح الدكتور فاضل السامرائي القول بأنها لا تستعمل إلا في مقام التعليل،ويعترض على قول بعض النحاة في (لكي)، فإن حرف التعليل لا يدخل على حرف تعليل آخر،وذلك أن اللفظين اللذين يفيدان معنى واحداً قد يقترنان كما في التوكيد.

وفي الفرق الدلالي بين لام التعليل و(كي) الناصبة مما استشهد به الدكتور فاضل السامرائي أن (كي) في كل مواضعها المستعملة في القرآن الكريم تدل على التعليل الحقيقي كقوله عزّ من قائل: چ فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ چ طه:٤٠ ،أما اللام تدل على التعليل المجازي كقوله عزّ من قائل: فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً القصص: " (السامرائي ف.، 2000م، صفحة 307/3)، وأذهب في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه الكوفيون وابن الحاجب بأنها حرف نصب،ولها معنى التعليل،لما أثبت ذلك الدرس الحديث، ولا يجوز دخول حرف جر على حرف جر آخر ؛ لدخول (اللام) عليها.

الخاتمة:

قبل أن تطوى صفحات هذا البحث يحسن الكشف عن أهم النتائج التي ترشحت عنه نعرضها باختصار:

1. إنَّ التوجيه النحوي يجب أن يكون فصلاً من فصول الدرس النحوي ،وليس كلّ الدرس النحوي؛لأن لغات العالم كلها ذات طبيعة نحوية مع أن أكثرها لا تعرب أواخر كلماتها.

2. كان التوجيه النحوي عند الحديثي بشكل عام يتسم بما يمكن تسميته بالمزج والاختيار،أي أنه كان يمزج آراء النحاة ومذاهبهم (بصريين وكوفيين) حول المفردة النحوية الواحدة، ثم يرجح ويتخير أو يتخذ لنفسه موقفاً خاصاً حسبما يمليه عليه اجتهاده ووفق ما يهديه إليه تفكيره النحوي.
3. كان الحديثي ينزع النزعة البصرية في بحوثه اللغوية ، وتحقيقاته النحوية.
4. يذكرُ الحديثيّ الحكمَ الإعرابي ثم يستدلّ عَليهِ بالقياسِ عَلَى كلامِ العربِ.
5. خالف الحديثي أستاذه ابن الحاجب في كثير من المسائل النحوية.
6. الأسماء الموصولة والإشارة جاءت مشتركة في اللغة السامية الأم لما أثبته الدرس المقارن الحديث.
7. أثبت البحثُ علة رفع المضارع،-وهو التجرد من عوامل النصب والجزم- عامل معنوي ليس له وجود في الكلام كالعامل اللفظي،وعلة إعرابه المشابهة، وعلة وقوعه موقع الاسم هو المشابهة ذاتها، وهما عامل معنوي كذلك.
8. بين البحث اعتماد النحويين على المعنى في توجيه إعراب فعلي التعجب.
9. أظهر البحث توجيه الحديثي في الأداة (ويكأنه) للشأن والمعنى.

المراجع

ابن جني,أبو الفتح عثمان(1986م):المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها (المجلد2). (علي النجدي ناصف، المحرر) دار سزكين.
ابن جني,عثمان (2008): الخصائص. دار الحديث.
ابن عقيل,عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (1964): شرح ابن عقيل على ألفية مالك (المجلد 14). (محمد محيي الدين عبد الحميد، المحرر) مصر: مطبعة السعادة.
ابن كثير,أبو الفداء إسماعيل بن عمر (1999): تفسير القرآن العظيم (المجلد 1). (محمد حسين شمس الدين، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن مالك,محمد بن عبد الله (1990): شرح التسهيل (المجلد 1). (د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، المحرر) هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
ابن هشام,عبدالله بن يوسف بن احمد (2022):شرح شذور الذهب. سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.
الأزهري,الشيخ خالد (2000): شرح التصريح على التوضيح. دمشق: دار أحياء الكتب العربية.
الأزهري,خالد (2000): شرح التصريح على التوضيح. بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية.
الاستربادي,رضي الدين (1966):شرح الرضي على الكافية. بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية.
الاسدي,تقي الدين ابي بكر بن احمد (2014): تاريخ ابن قاضي شهبة. المعهد الفرنسي للدراسات العربية.
الالوسي,أبو الثناء (1987م): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (المجلد 1). بيروت: دار الفكر.
الانباري,ابو البركات ابن (1980): البيان في غريب اعراب القرآن. (طه عبد الحميد طه، المحرر) مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
الانباري,ابو البركات عبدالرحمن بن محمد ابن (2015): البيان في غريب إعراب القرآن. مكتبة الآداب.
الانباري,ابي البركات عبد الرحمن بن محمد (1987):الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. (محمد محيي الدين عبد الحميد، المحرر) بيروت: المكتبة العصرية.
الأندلسي,ابي حيان محمد بن يوسف (1978): البحر المحيط. بيروت: دار الفكر.
الأنصاري,أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (1980): أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك (المجلد 6). بيروت: دار الندوة الجديدة.
بدوي,محمد عبد الفتاح (2011): أثر اختلاف الإعراب في تفسير القرآن الكريم .
بعلبكي,رمزي منير (2013): فقه العربية المقارن. دار العلم للملايين.
البغدادي,عبد القادر بن عمر (1997): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
الجزولي,أبو علي عمر بن محمد الأزدي (2014): شرح الجزولية. (شعبان عبد الوهاب محمد، المحرر) مطبعة أم القرى.
الحديثي,ركن الدين علي ابي بكر (2014): الكتاب الركني في-تقوية-كلام-النحوي-من-شروح-كافية-ابن-الحاجب. مكة المكرمة.
الحموي,شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (1995): معجم البلدان. بيروت: دار صادر.
الخوارزمي,يوسف بن أبي بكر (1987): مفتاح العلوم. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.
الزجاجي,عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي (1984): حروف المعاني والصفات. بيروت: مؤسسة الرسالة .
الزمخشري,جار الله محمود بن عمر (1987): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (المجلد 1). مصر: مطبعة مصطفى محمد،.
السامرائي,إبراهيم (1966): الفعل زمانه وأبنيته. مطبعة العاتي.
السامرائي,فاضل بن صالح بن مهدي (2003): لمسات بيانية. عمان - الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع.
السامرائي,فاضل صالح (2000): معاني النحو. الاردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
السلامي ,ابي المعالي محمد بن رافع (2000م): منتخب المختار. الدار العربية للموسوعات.
السيرافي،ابو سعيد (2008م): شرح السيرافي (المجلد 1). بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.
السيوطي,جلال الدين عبد الرحمن (1983): الأشباه والنظائر (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلمية.
السيوطي,عبد الرحمن بن أبي بكر (1989): الاقتراح في أصول النحو (المجلد 1). دمشق: دار القلم.
الشجري,ضياء الدين ابي السعادات بن علي ابن (1991): الامالي الشجرية (المجلد 1). بيروت- لبنان: دار المعرفة والنشر.

الشوكاني,محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (2013): فتح القدير (المجلد1). دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب.
الصفدي,خليل بن ايبك(1978):الوافي بالوفيات. (احمد بن الطيب، واحمد بن محمد واعتناء الدكتور إحسان عباس، المحرر) بيروت: دار الثقافة.
عبادة ,محمد ابراهيم (2020): معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية. مكتبة الاداب.
العباسي,عبد الله بن محمد ابن المعتز (2009): طبقات الشعراء (المجلد 3). (محمود محمد شاكر، المحرر) القاهرة: دار المعارف.
عبداللطيف,محمد حماسة (2017): العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث (المجلد 1). دار غريب للطباعة والنشر.
عبدالله,حاجي خليفة مصطفى بن (1941): كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون. استانبول: وكالة المعارف.
عثمان بن الحاجب (1997): شرح المقدمة الكافية (المجلد 1). (جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، المحرر) مكتبة نزار مصطفى الباز.
العسقلاني,احمد بن علي بن محمد بن بن محمد بن أحمد ابن حجر (1972): الدرر الكامنة. الهند: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.
العكبري, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1976): التبيان في اعراب القرآن. (علي محمد البجاوي، المحرر) عيسى البابي الحلبي وشركاه.
الفراء,أبو زكريا يحيى بن زياد (1983): معاني القرآن. (محمد علي النجار،احمد يوسف نجاتي، المحرر) بيروت: عالم الكتب.
قباوة, فخر الدين (2019): اعراب الجمل. دار الكتب العلمية.
القرطبي,أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد (1984): مشكل اعراب القران (المجلد 2). (حاتم صالح الضامن، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة .
القرطبي,ابو عبد الله، محمد بن أحمد (1964): الجامع لإحكام القرآن. (أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، المحرر) القاهرة: دار الكتب المصرية.
المالقي,أحمد بن عبد النور (2002): رصف المباني. دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
المبرد,محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (1994): المقتضب.(محمد عبد الخالق عظيمة، المحرر) القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.
محمد,احمد علي (2014): قضايا نحوية. الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
المخزومي,مهدي (1958): مدرسة الكوفة. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده.
المخزومي,مهدي (1986): في النحو العربي نقد وتوجيه (المجلد 2). بيروت-لبنان: دار الرائد العربي.
النحاس,ابي جعفر احمد بن محمد (1979م): إعراب القرآن. (زهير غازي زاهد، المحرر) بغداد: مطبعة العاني.
يعيش,موفق الدين يعيش بن علي بن (2001):شرح المفصل. مصر: المطبعة المنيرية.

References

Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman (1986 AD): Al-Muhtasib fi Bayin Anomalies of Aeadings and Clarifying Them (Volume 2). (Ali Al-Najdi Nassef, editor) Dar Sezgin.
Ibn Jinni, Othman (2008): Characteristics. The Conversation Took Place.
Ibn Aqeel, Abdullah bin Abdul Rahman Al-Uqaili (1964): Ibn Aqeel's Commentary on Alfiyya Malik (Volume 14). (Mohamed Mohieddin Abdel Hamid, editor) Egypt: Al-Saada Press.
Ibn Kathir, Abu Al-Fida Ismail bin Omar (1999): Interpretation of the Great Qur'an (Volume 1). (Muhammad Hussein Shams Al-Din, editor) Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah (1990): Explanation of Tashil (Volume 1). (Dr. Abdul Rahman Al-Sayyid - Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, editor) Hajar Printing, Publishing, Distribution and Advertising.
Ibn Hisham, Abdullah bin Youssef bin Ahmed (2022): Explanation of the Nuggets of Gold. Syria: United Distribution Company.
Al-Azhari, Sheikh Khaled (2000): Explanation of the Statement on Clarification. Damascus: Dar Revival of Arabic Books.
Al-Azhari, Khaled (2000): Explanation of the Statement on Clarification. Beirut-Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
Al-Istarabadi, Radi al-Din (1966): Explanation of al-Radi on the Kafiya. Beirut-Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
Al-Asadi, Taqi al-Din Abi Bakr bin Ahmed (2014): The History of Ibn Qadi Shahba. French Institute for Arab Studies.
Al-Alusi, Abu Al-Thana (1987 AD): The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Repeated Verses (Volume 1). Beirut: Dar Al-Fikr.
Al-Anbari, Abu Al-Barakat Ibn (1980): Al-Bayan fi Strange Parsing of the Qur'an. (Taha Abdel Hamid Taha, editor) Egypt: Egyptian General Book Authority.
Al-Anbari, Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad Ibn (2015): Al-Bayan fi Strange Parsing of the Qur'an. Arts Library.

Al-Anbari, Abi Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad (1987): Fairness in matters of disagreement between Basra and Kufic grammarians. (Mohamed Mohieddin Abdel Hamid, editor) Beirut: Modern Library.
Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf (1978): The Ocean Sea. Beirut: Dar Al-Fikr.
Al-Ansari, Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din bin Yusuf (1980): The most clear paths to the Alfiyyah of Ibn Malik (Volume 6). Beirut: Dar Al-Nadwa Al-Jadeeda.
Badawi, Mohamed Abdel Fattah (2011): The impact of the difference in parsing on the interpretation of the Holy Quran.
Baalbaki, Ramzi Mounir (2013): Comparative Arabic Jurisprudence. House of knowledge for millions.
Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Omar (1997): The Treasury of Literature and the Core of Lisan Al-Arab. (Abdul Salam Muhammad Haroun, editor) Cairo: Al-Khanji Library.
Al-Jazouli, Abu Ali Omar bin Muhammad Al-Azdi (2014): Explanation of Al-Jazouli. (Shaaban Abdul Wahab Muhammad, editor) Umm Al-Qura Press.
Al-Hadithi, Rukn al-Din Ali Abi Bakr (2014): The Corner Book on Strengthening Grammatical Speech from the Sufficient Explanations by Ibn al-Hajib. Makkah.
Al-Hamawi, Shihab al-Din Abu Abdullah Yaqut bin Abdullah al-Rumi (1995): Dictionary of Countries. Beirut: Dar Sader.
Al-Khwarizmi, Yusuf bin Abi Bakr (1987): The Key to Science. Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
Al-Zajjaji, Abdul Rahman bin Ishaq Al-Baghdadi (1984): Letters of Meanings and Attributes. Beirut: Al-Resala Foundation.
Al-Zamakhshari, Jar Allah Mahmoud bin Omar (1987): The Exploration of the Realities of the Mysteries of Revelation and the Eyes of Sayings in the Faces of Interpretation (Volume 1). Egypt: Mustafa Muhammad Press.
Al-Samarrai, Ibrahim (1966): The Verb, Its Time and Its Structures. Al-Ati Press.
Al-Samarrai, Fadel bin Saleh bin Mahdi (2003): Graphic Touches. Amman - Jordan: Dar Ammar for Publishing and Distribution.
Al-Samarrai, Fadel Saleh (2000): Meanings of Grammar. Jordan: Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution.
Al-Salami, Abi Al-Ma'ali Muhammad bin Rafi' (2000 AD): Muntakhab Al-Mukhtar. Arab House of Encyclopedias.
Al-Serafi, Abu Saeed (2008 AD): Explanation of Al-Serafi (Volume 1). Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman (1983): Similarities and Analogues (Volume 1). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr (1989): The Proposal in the Principles of Grammar (Volume 1). Damascus: Dar Al-Qalam.
Al-Shajari, Diya al-Din Abi al-Saadat bin Ali Ibn (1991): Al-Amali al-Shajariyya (Volume 1). Beirut - Lebanon: Dar Al-Maarifa and Publishing.
Al-Shawkani, Muhammad bin Ali bin Muhammad bin Abdullah (2013): Fath al-Qadeer (Volume 1). Damascus, Beirut: Dar Ibn Kathir, Dar Al-Kalam Al-Tayyib.
Al-Safadi, Khalil bin Aibak (1978): Al-Wafi bil-Wafiyat. (Ahmed bin Al-Tayeb, Ahmed bin Muhammad and the care of Dr. Ihsan Abbas, editor) Beirut: House of Culture.
Obada, Muhammad Ibrahim (2020): A Dictionary of Terms of Grammar, Morphology, Prosody, and Rhyme. Arts Library.
Al-Abbasi, Abdullah bin Muhammad bin Al-Mu'tazz (2009): Classes of Poets (Volume 3). (Mahmoud Muhammad Shaker, editor) Cairo: Dar Al-Maaref.
Abdul Latif, Muhammad Hamasa (2017): The Syntactic Sign in the Sentence Between the Ancient and the Modern (Volume 1). Dar Gharib for Printing and Publishing.
Abdullah, Haji Khalifa Mustafa Bin (1941): Revealing Suspicions about the Names of Books and Arts. Istanbul: Knowledge Agency.
Othman bin Al-Hajib (1997): Explanation of the Kafiya Introduction (Volume 1). (Jamal Abdel Ati Mukhaymar Ahmed, editor) Nizar Mustafa Al-Baz Library.

Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Muhammad bin Muhammad bin Ahmed Ibn Hajar (1972): Latent Pearls. India: Ottoman Encyclopedia, Hyderabad, Deccan.

Al-Akbari, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah (1976): Al-Tibyan in the Parsing of the Qur'an. (Ali Muhammad Al-Bajjawi, editor) Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners.

Al-Farra, Abu Zakaria Yahya bin Ziyad (1983): Meanings of the Qur'an. (Muhammad Ali Al-Najjar, Ahmed Youssef Najati, editor) Beirut: World of Books.

Qabawa, Fakhr al-Din (2019): Parsing sentences. House of Scientific Books.

Al-Qurtubi, Abu Muhammad Makki bin Abi Talib Hamush bin Muhammad (1984): The Problem of Parsing the Qur'an (Volume 2). (Hatem Saleh Al-Damen, editor) Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Qurtubi, Abu Abdullah, Muhammad bin Ahmad (1964): Al-Jami` Ihkam al-Qur'an. (Ahmed Al-Baradouni and Ibrahim Tfayesh, editor) Cairo: Dar Al-Kutub Al-Misria.

Al-Malqi, Ahmed bin Abdel Nour (2002): Paving buildings. Damascus: Dar Al-Qalam for printing, publishing and distribution.

Al-Mubarrad,Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar (1994): Al-Muqtadib. (Mohamed Abdel Khaleq Azima, editor) Cairo: Committee for the Revival of Islamic Heritage.

Muhammad,Ahmed Ali (2014):Grammatical Issues.Dar Al-Mawdhiyya for Publishing and Distribution.

Al-Makhzoumi, Mahdi (1958): Kufa School. Egypt: Mustafa Al-Babi Al-Halabi and Sons Library and Printing Company.

Al-Makhzoumi, Mahdi (1986): Criticism and Guidance in Arabic Grammar (Volume 2). Beirut-Lebanon: Dar Al-Raed Al-Arabi.

Al-Nahhas, Abi Jaafar Ahmed bin Muhammad (1979 AD): Parsing the Qur'an. (Zuhair Ghazi Zahid, editor) Baghdad: Al-Ani Press.

Yaish, Muwaffaq Al-Din Yaish bin Ali bin (2001): Explanation of Al-Mofasal. Egypt: Al-Muniriya Press.